اختيارات الفراء
في
كتابه معانى القرآن

الدكتورة

هدى حسن نجيب

المقدمـــة

***

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

وبعـــد،،،

فما زال النحاة منذ أن بدأ التأليف فى النحو إلى الآن يأخـــذون النحـــو الكوفى من كتب البصريين؛ فإذا أردنا معرفة رأى الكسائى أو الفراء أو ثعلـــب فالمرجع الأول لذلك كتب البصريين، كالإنصاف وغيره.

ويمكن إرجاع ذلك لأمرين أساسيين، الأمر الأول: قلة علماء المـــذهب الكوفى فلا نعرف منهم إلا الكسائى والفراء وأحمد بن يحيى المعروف بثعلـــب، وهشام بن معاوية... والأمر الآخر: ندرة الكتب التى وصلتنا مـــن مؤلفـــاتهم، فالكسائى – وهو رأس المدرسة الكوفية فى النحو – لا نكاد نعرف من كتبـــه إلا ما تلحن فيه العامة، ولا نكاد نعرف لثعلب إلا المجـــالس، والأمـــر كـــذلك بالنسبة للفراء، والغريب أن الكوفيين أول من تنبهوا للتأليف فى إعراب القـــرآن ومعانيه؛ فالكسائى ت ١٨٩هـــ ألف كتابًا فى معانى القرآن، وقد قيل عن هـــذا الكتاب: لو قرئ هذا الكتاب عشر مرات لاحتاج من قرأه أن يقـــرأه[1]. ويعـــد كتاب الكسائى هذا المصدر الأول لكتاب الفراء، قال الأخفش: قال لى الكسائى: أولادى أحب أن يتأدبوا بك، ويخرّجوا على يدك، وتكون معى غير مفارق لـــى وسألنى ذلك، فأحببته، فلما اتصلت الأيام بالاجتماع، سألنى أن أؤلف له كتابًا فى

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/٦٥.

معانى القرآن، فألفت كتابى فى المعانى فجعله إمامًا لنفسه، وعمل عليه كتابًا فى المعانى، وعمل الفراء كتابه فى المعانى عليهما(١).

فالاهتمام بالدراسات القرآنية قد بدأ مبكرًا مع نشأة المذهب الكوفى فالكسائى يؤلف كتابًا فى معانى القرآن، كما ذكرت له المصادر كتبًا؛ منها: المشتبه فى القرآن، واختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، والآثار فى القراءات، وأجزاء القرآن، ومقطوع القرآن وموصوله، والهاءات المكنى بها فى القرآن.

وللفراء كتب حول القرآن لم تصل إلينا مثل: الوقف والابتداء والمشكل الكبير والجمع والتثنية فى القرآن. أما ثعلب ت ٢٩١هـ فقد ذكرت له المصادر كتابًا فى معانى القرآن(٢).

هذا الاهتمام المبكر من الكوفيين بالدراسات القرآنية، لم يقابله اهتمام مماثل بكتب الأبواب النحوية، فالمصادر تنسب إلى الكسائى كتاب الحدود فى النحو، والمختصر فى النحو، ويبدو – والله أعلم – أن هذه الكتب ما هى إلا رسائل أو مختصرات فى النحو.

والأمر كذلك بالنسبة للفراء؛ حيث اتجه للتأليف فى بعض المسائل النحوية كالمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث.

فلا عجب صارت مؤلفات البصريين أهم مراجع النحو الكوفى، فمؤلفات الكوفيين فقدت إلا القليل منها، ومن هنا جاء اختيارى لهذا البحث الذى حاولت

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٧..

(٢) انظر مثلا: إنباه الرواة ٢/٢٧١.

فيه دراسة المذهب الكوفى فى مؤلفات الكوفيين، ولعل أشهر هذه المؤلفات كتاب (معانى القرآن للفراء)، ومن أسباب اختيارى لهذا الموضوع أيضًا أن الفراء عمل كتابه فى المعانى على نسق كتاب إمامه الكسائى، وكتاب الكسائى – معانى القرآن – مفقود كما أشرنا منذ قليل. كما أن كتاب ثعلب – معانى القرآن – مفقود هو الآخر. إذن لم يبق لنا من كتب الكوفيين إلا كتاب الفراء (معانى القرآن).

ثم رأيت أن أجعل موضوع هذا البحث (اختيارات الفراء فى كتابه معانى القرآن) محاولة بهذا البحث أن أدرس النحو الكوفى – ممثلا فى الفراء – من خلال أشهر مؤلفات النحو الكوفى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالنحاة البصريون يذكرون أحيانا المذهب الكوفى دون أن يفرقوا بين الكسائى والفراء، فكثيرًا ما يخالف الفراء شيخه الكسائي، وكثيرًا ما يخالف الفراء جمهور النحاة – الكسائى والبصريين.

فالأنبارى مثلا ذكر أن الكوفيين يجيزون إضمار الخافض وإبقاء عمله. وبالرجوع إلى معانى القرآن للفراء، وجدت الفراء لا يجيز ذلك إلا فى القسم وهذا عكس رأيى الكسائى الذى يجيز ذلك مطلقًا[1].

ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة فليس كل ما ينسبه البصريزن للكوفيين صحيحًا.

---

(١) الإنصاف ٣٧٨/١ ومعانى القرآن ٤١٣/٢.

أما عن عملي فى هذا البحث، فقد قمت بإحصاء اختيارات الفراء فى كتابه وهذه الاختيارات لها عدة صور، منها أن يقول: وهذا أحب الوجهين إلىّ، أو هذا هو الوجه، أو: وهذا أشبه بمذهب العربية.

وقد تكون للاختيارات صور أخرى مثل: ولا أشتهى هذا الوجه، أو والعرب لا تقول ذلك، أو قال بعض من لا يعرف العربية... وبمفهوم المخالفة نستطيع أن نقول: إن قول الفراء: "لا أشتهى هذا الوجه" اختيار للوجه الآخر.. وهكذا.

وبعد إحصاء هذه الاختيارات رأيت أن أقسمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اختيارات الفراء فى التقديرات الإعرابية والتوجيهات النحوية؛ فالفراء عند إعرابه لآية من آيات القرآن الكريم، يذكر وجهين أو أكثر، ثم يختار أو يرجح وجها من هذه الأوجه، كأن يقول: والرفع هو الوجه، أو النصب أحب إلىّ.

القسم الثانى: اختيارات الفراء فى القراءات القرآنية: وهذا يحدث عند اختلاف القراء، يقول الفراء: والآية قرئت على وجهين، ثم يختار وجهًا أو قراءة من القراءتين، وقد يرد الفراء قراءة من القراءات، والفراء برده أو برفضه لقراءة من القراءات يرجح القراءة الأخرى وهكذا...

القسم الثالث: اختيارات الفراء فى المسائل النحوية: فأحيانا يستطرد الفراء بذكر بعض القواعد النحوية، وأثناء استطراده، يرجح رأيًا على آخر، ويختار رأيًا على آخر، كأن يختار مثلا أن يعطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر فيما لم يظهر فيه إعراب...

وقبل أن نختم هذه المقدمة نذكر ترجمة موجزة للفراء فهو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، لقب بالفراء لأنه كان يفرى الكلام ويحسن نظم المسائل، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، ومات أثناء عودته من مكة سنة ٢٠٧هـ وقيل: ٢٠٩هـ.

ترك مؤلفات عديدة منها: الجمع والتثنية فى القرآن – المقصور والممدود – الوقف والابتداء – المذكر والمؤنث – فعل وأفعل – الفاخر فى الأمثال[١].

---

(١) انظر مثلا: إنباه الرواة ٢٧/١٢.

أولاً: اختيارات الفراء فى التقديرات الإعرابية والتوجيهات النحوية:

يحفل كتاب معانى القرآن – شأنه فى ذلك شأن سائر كتب المعـانى – بكثير من التقديرات الإعرابية والتوجيهات النحوية لآيات القرآن الكريم، والفراء بعد أن يذكر التقديرات المختلفة يختار تقديرًا يشير إليه بقوله: وهذا أحب إلـى، أو وهذا التقدير أولى...

وسنذكر إن شاء الله هذه التقديرات مرتبة بحسب ورودها فى الكتـاب ، ثم نختم بذكر أهم الأسس التى اختار على أساسها الفراء هذه التقديرات.

قال تعالى: ﴿ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ (الفاتحة: ٧) قـال الفراء: معنى (غير) معنى (لا)؛ فلذلك رُدت عليها (ولا). هذا كما تقول: فـلان غير محسن ولا مجمل؛ فإذا كانت (غير) بمعنى (سوى)، لم يجز أن تُكَرَّ عليها (لا)؛ ألا ترى أنه لا يجوز: عندى سوى عبد الله ولا زيد. وقد قال بعض من لا يعرف العربية: إن معنى (غير) معنى سوى، وإن (لا) صلة فى الكلام، واحتج بقول الشاعر:

فـــى بئـــر لا حـــور ســـرى ومـــا شـــعر

وهذا غير جائز؛ لأن المعنى وقع على ما لا يتبين فيه عمله، فهو جحد محض. وإنما يجوز أن تجعل (لا) صلة إذا اتصلت بجحد قبلها مثل قوله:

ما كان يرضى رسول الله دينهم والطيبـــان أبـــو بكـــر ولا عمـــر

فجعل (لا) صلة لمكان الجحد الذى فى أول الكلام، هذا التفسير أوضح والعرب تقول: طحنت الطاحنة فما أحارت شيئًا، أى: لم يتبين لها أثر عمل[1].

فالفراء يذهب إلى أن معنى (غير) فى الفاتحة معنى: لا ، ثم ذكر أن بعض من لا يعرف العربية ذهب إلى أن معنى (غير) معنى سوى، وصاحب هذا الرأى هو أبو عبيدة[2] الذى استشهد بقول العجاج:

فى بئر لا حور سرى وما شعر

وقد ذكر الفراء أن (لا) تجعل صلة إذا اتصلت بجحد قبلها واستشهد على ذلك بقول جرير:

ما كان يرضى والطيبان أبو بكر ولا عمر

وبقول العرب: طحنت الطاحنة فما أحادت شيئًا.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ (البقرة: ٢٦) ذكر الفراء أن (ما فوقها) يريد: أكبر منها، وهو العنكبوت والذباب، ولو جعلت فى مثله من الكلام (فما فوقها) تريد: أصغر منها لجاز ذلك. ولست أستحسنه لأن البعوضة كأنها غاية فى الصغر، فأحَبُّ إلى أن أجعل (ما فوقها) أكبر منها. ألا ترى أنك تقول: يُعْطى من الزكاة الخمسون فما دونها[3]. كذكر النحويون قولين فى معنى (فما فوقها)، وهما القولان اللذان ذكرهما الفراء، وأرى – والله أعلم – أن استحسان الفراء للمعنى الثانى (أكبر

---

(١) معانى القرآن ٨/١.

(٢) مجاز القرآن ١٧/١ وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٣/١ وتأويل مشكل القرآن ١٩١.

(٣) معانى القرآن ٢/١..

منها) ليس صحيحًا، فقد وردت (ما فوقها) فى حديث للرسول ﷺ بمعنى (مادونها)، قال رسول الله ﷺ: "ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها إلا كتبت له بها درجة، ومحيت عنه خطيئة"، فما فوقها: أى ما تجاوزها فى القلة. والمطلوب فى الآية الصغر وتقليل المثل بالأنداد[1].

قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ (البقرة: ٢٦) ذكر الفراء ثلاثة أوجه لنصب (بعوضة)، الوجه الأول: أن توقع الضرب على (البعوضة) وتجعل (ما) اسمًا، والمعنى: إن الله لا يستحيى أن يضرب بعوضة مما فوقها مثلا. والوجه الثانى: أن تجعل (ما) اسمًا، والبعوضة صلة، والوجه الثالث: قال الفراء: وهو أحبها إلى، أن تجعل المعنى على: إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما فوقها، والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) فى آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (إلى) فيقولون: مطرنا ما زبالة فالثعلبية[2].

والوجه الثالث الذى استحسنه الفراء هو رأى الكسائى قال فى معنى الآية: التقدير: إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بين بعوضة، حذفت (بين) وأعربت بعوضة بإعرابها، والفاء بمعنى (إلى) أى إلى ما فوقها[3].

---

(١) انظر مثلا: الكشاف ١١/١. ومعانى القرآن وإعرابه ٩٨/١.

(٢) معانى القرآن ٢٢/١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢,٣/١ وانظر: البحر المحيط ١٢٢/١.

قال تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾ (البقرة: ٤٨) ذكر الفراء[١] أن الكسائى لا يجيز إضمار الصفة فى الصلات، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة هاهنا لأجزت: أنت الذى تكلمت، وأنا أريد تكلمت فيه، ثم ذكر رأيًا آخر للبصريين – وهو الرأى الذى اختاره الفراء – أن المحذوف من الآية (فيه)[٢] فمعنى الآية على رأى الكسائى: لا تجزيه، وعلى رأى البصريين والفراء: تجزى فيه، والملاحظ هنا أن الفراء خالف شيخه الكسائى ووافق جمهور البصريين.

قال تعالى: ﴿ اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ (البقرة: ٦١) قال الفراء: كتبت (مصر) بالألف، وأسماء البلدان لا تنصرف خفّت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن، وإنما انصرفت إذا سمى بها النساء؛ لأنها تُرَدَّد وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها. وأسماء البلدان لا تكاد تعود، فإن شئت جعلت الألف التى فى (مِصْرا) ألفا يوقف عليها، فإذا وصلت لم تنون فيها، كما كتبوا (سلاسلا، وقواريرا) بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما، وإن شئت جعلت (مصر) غير المصر التى تعرف، يريد: اهبطوا مصرًا من الأمصار. والوجه الأول أحب إلىّ؛ لأنها فى قراءة عبد الله (اهبطوا مصر) بغير ألف، وفى قراءة أبى "اهبطوا فإن لكم ما سألتم واسكنوا مصر" ، وتصديق ذلك أنها فى سورة يوسف بغير

---

(١) معانى القرآن ٣٢/١ وانظر مثلا. الكشاف ١٢٨/١.

(٢) انظر مثلا: الكشاف ١٢٨/١ ومعانى القرآن وإعرابه ١١٧/١ والبحر المحيط ١٩/١..

ألف، " ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ "، وقال الأعمش وسئل عنها: هى مصر التى عليها صالح بن على[1].

ذكر الفراء قولين لإجراء (مصر) فى الآية الكريمة، القول الأول – وهو الذى رجحه الفراء: أن أسماء البلدان إذا كانت ثلاثية ساكنة الوسط لا تنصرف لأنها لا تتكرر فى الكلام مثل الأعلام المؤنثة، والألف التى فى (مصر) مثل الألف التى فى (سلاسلا وقواريرا)، وقد رجح الفراء هذا القول واستشهد لهذا الترجيح بقراءة الحسن وأبان بن تغلب وطلحة بن مصرف بترك التنوين (اهبطوا مصر)[2]، وبقوله تعالى: ﴿ ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ ﴾ ثم جعل القراءة الشاذة "اهبطوا فإن لكم ما سألتم واسكنوا مصر" معضدة لهذا الرأى.

والقول الآخر فى الآية الكريمة أن الله سبحانه وتعالى أراد مصرًا من الأمصار، ولم يرد المدينة المعروفة لأنهم كانوا فى تيه[3]. وقد ذهب الكسائى إلى جواز صرف (مصر) وهى معرفة لخفتها؛ لأن العرب تصرف كل ما لا ينصرف فى الكلام إلا أفعل منك[4].

قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾ (البقرة: ٧٨) قال الفراء: الأمانى على وجهين فى المعنى، ووجهين فى العربية، فأما فى العربية فإن من العرب من يخفف الياء فيقول: (أمانى

---

(١) معانى القرآن ١/٤٣.

(٢) الكشاف ١/١٣٦.

(٣) انظر مثلا. اعراب القرآن للنحاس ١/٢٣٢.

(٤) انظر مثلا: معانى القرآن للكسائى ٧٢.

وإن)، ومنهم من يشدد وهو أجود الوجهين، وكذلك ما كان مثل أمنية وأضحية وأغنية، ففى جمعه وجهان: التخفيف والتشديد، وإنما تشدد لأنك تريد الأفاعيل، فتكون مشددة لاجتماع الياء من جمع الفعل والياء الأصلية[1]. وإن خففت حذفت ياء الجمع فخففت الياء الأصلية.

ذكر الفراء أن (أمانى) يجوز فيها التخفيف والتشديد، ورجح التشديد وهو الأصل، كما فى قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ (النساء: ١٢٣) وقد ورد التخفيف أيضًا فى كلام العرب مثل (أثافى) قال الأخفش: لم يسمع من العرب بالتثقيل ألبتة، وعلى هذا وردت القراءتان الشاذتان " إلا أمانى"، "ليس بأمانيكم ولا أمانى" بتخفيف الياء[2].

قال تعالى: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أَنَزلَ اللّهُ بَغْيـاً أَن يُنَزِّلَ اللّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَى مَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ ﴾ (البقرة: ٩٠) ذكر الفراء أن الكسائى كان يقول فى (أن): هى فى موضع خفض، وقد رجح الفراء أنها – أى أن – فى جزاء[3].

فالفراء يرى أن المصدر المؤول فى (بغيا أن ينزل الله) فى موضع الجزاء، والكسائى يرى أنه فى موضع خفض ، والمعنى: لأن ينزل الله من فضله أو على أن ينزل الله من فضله[4].

---

(١) معانى القرآن ٤٩/١.

(٢) انظر مثلا: المحتسب ٩٤/١.

(٣) معانى القرآن ٥٨/١.

(٤) انظر مثلا: الكشاف ١٥٢/١ والبحر المحيط ٣٠٥/١ وما بعدها.

قال تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء: ٢٤) قال الفراء: كقولك: كتابًا من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأول أشبه بالضواب، وقلما تقول العرب: زيدًا عليك أو زيدًا دونك. وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله[١].

والرأى الذى ذكر الفراء أنه لبعض أهل النحو هو رأى الكسائى؛ حيث ذهب إلى أن (كتاب) منصوب بالإغراء بعليكم[٢]. أما الرأى الآخر – الذى اختاره الفراء ، فهو رأى جمهور النحاة قال الزمخشرى: كتاب مصدر مؤكد، أى كتب الله ذلك عليكم كتابا وفرضه فرضًا[٣].

والملاحظ أن الفراء وافق جمهور البصريين، وخالف الكسائى، الذى ذهب إلى جواز تقديم معمول الإغراء مثل عليك ودونك وعندك، وقد استشهد بالآية الكريمة السابقة، وبقول الراجز:

يا أيها المائح دلوى دونكا

أما البصريون والفراء فمنعوا تقديم معمول الإغراء[٤]، وقد رأينا الفراء يذهب إلى أن (كتاب) منصوب بفعل مضمر أى كتب كتابًا، كما ذهب إلى أن (دلوى) مرفوع، كقولك: زيد فاضربه[٥].

---

(١) معانى القرآن ٢٦/١..

(٢) معانى القرآن للكسائى ١١٣ وانظر مثلا: مشكل إعراب القرآن ١٨٦/١.

(٣) الكشاف ٤٣٥/١ والتبيان ١٧٤/١.

(٤) انظر مثلا: الإنصاف ٢٢٨/١.

(٥) معانى القرآن ٢٦/١..

قال تعالى: ﴿ وَإِذَ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ ﴾ (الأعراف: ١٦٤).

قال الفراء: (معذرة) فيها وجهان: إن أردت: ذلك الذى قلنا معذرة إلى ربكم رفعت، وهو الوجه. وإن أردت: قلنا ما قلنا معذرة إلى الله، فهذا وجه نصب[١].

والفراء هنا يرجح الرفع فى (معذرة) على تقدير مبتدأ دل عليه الكلام، أى موعظتنا معذرة إلى الله. وقد ذكر أن النصب على معنى: لأجل المعذرة، ولم يشر الفراء إلى أن النصب والرفع قراءتان، فقد قرأ حفص عن عاصم، وعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف (معذرة) بالنصب، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى وأبو بكر عن عاصم (معذرة) بالرفع[٢].

وهناك تقديرات وتوجيهات للقراءتين لم يذكرها الفراء، فالكسائى ذهب إلى أن نصب (معذرة) من وجهين: أحدهما: على المصدر، والثانى: على تقدير: قلنا لهم معذرة[٣]، وأجاز الزمخشرى فى النصب أن يكون على معنى: اعتذرنا معذرة[٤].

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنفال: ٦٤) قال الفراء: جاء التفسير: يكفيك الله ويكفى من اتبعك؛ فموضع

---

(١) معانى القرآن ٣٩/١.

(٢) السبعة ٢٩٦ وانظر الحجة ٩٧/٤.

(٣) معانى القرآن للكسائى ١٤٨.

(٤) الكشاف ٢١٤/٢.

الكاف فى (حسبك) خفض. و (مَنْ) فى موضع نصب على التفسير، وإن شئت جعلت (من) فى موضع رفع، وهو أحب الوجهين إلىّ؛ لأن التلاوة تدل على الرفع[1].

الفراء هنا يرجح أن تكون (من) فى موضع رفع، والمعنى على الرفع: كفاك الله وكفاك المؤمنون ، أو (فإن حَسْبكَ اللّهُ وتُبّاعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)[2].

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (يونس: ٢٣).

قال الفراء: إن شئت جعلت خبر (البغى) فى قوله: على أنفسكم، ثم تنصب (متاع الحياة الدنيا) كقولك: متعة فى الحياة الدنيا؛ ويصلح الرفع هاهنا على الاستئناف؛ كما قال: "لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ"، أى ذلك بلاغ، وذلك متاع الحياة الدنيا، وإن شئت جعلت الخبر فى المتاع، وهو وجه الكلام[3].

الفراء هنا لم يشر إلى ما ورد فى الآية الكريمة من قراءات، على الرغم من أن كل تقديراته الإعرابية مبنية على توجيه القراءات التى وردت فى الآية، فالقراء السبعة قرءوا (متاع) بالرفع، إلا ما رواه حفص عن عاصم (متاع) بالنصب، وقد وافقه من غير السبعة ابن إسحاق والمفضل[4].

---

(١) معانى القرآن ٤١٧/١.

(٢) انظر مثلا: معانى القرآن وإعرابه ٣٤٢/٣.

(٣) معانى القرآن ٤٦١/١.

(٤) انظر مثلا: السبعة ٣٣٥.

أما عن وجه كل قراءة، فقراءة حفص بالنصب، على وجهين، أحدهما: أن تجعل (على) من صلة المصدر، فيكون الناصب للمتاع هو المصدر الذى هو البغى ويكون خبر المبتدأ محذوفًا، والآخر: أن تجعل (على) من قوله: على أنفسكم خبر المبتدأ، وعلى هذا الوجه يجوز نصب (متاع) على تقديرين أحدهما: أن تضمر (تبغون) أى تبغون متاع الحياة الدنيا، والآخر: أن ينصب على المصدر، أى تمتعون متاعًا.

ويجوز فى (متاع) أوجه أخرى؛ فيجوز أن يكون ظرف زمان نحو مقدم الحاج، أى زمن متاع الحياة الدنيا، ويجوز أن يكون مفعولا له: أى لأجل متاع الحياة الدنيا، ويجوز أن يكون منصوبًا بنزع الخافض أى كمتاع الحياة الدنيا، ويجوز أن يكون منصوبًا على الحال على أنه مصدر بمعنى المفعول أى ممتعين[1]. هذا ما قيل فى توجيه النصب.

أما قراءة الجمهور برفع (متاع) والتى رجحها الفراء على أنها وجه إعرابى أو تقدير نحوى، فذكر أنها – أى متاع – خبر بغيكم أى إنما بغيكم متاع الحياة الدنيا.

وفى هذه القراءة أوجه أخرى، ذكر منها الفراء أنها – أى متاع – خبر لمبتدأ محذوف، أى ذلك متاع، ويجوز أن يكون خبر الابتداء: (على أنفسكم) ويكون (متاع الحياة الدنيا) على إضمار هو، ومعنى الكلام: أن ما تنالونه بهذا الفساد والبغى إنما تمتعون به فى الدنيا[2].

---

(١) انظر مثلا: الحجة ٢٦٨/٤ والكشف ٥١٦/١.

(٢) انظر مثلا معانى القرآن وإعرابه ١٣/٣.

قال تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ﴾ (هود: ١,٧) قال الفراء: قد يقول قائل: ما هذا الاستثناء وقد وعد الله أهل النار الخلود وأهل الجنة الخلود ؟ ففى ذلك معنيان، أحدهما: أن تجعله استثناء يستثنيه ولا يفعله؛ كقولك: والله لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك وعزيمتك على ضربه، والقول الآخر: أن العرب إذا استثنت شيئا كبيرًا مع مثله أو مع ما هو أكبر منه كان معنى (إلا) ومعنى الواو سواء، وهذا أحب الوجهين إلى[١]، وقد اختلف أهل التفسير وأهل اللغة فى الآية الكريمة، فأهل التفسير اختلفوا فى معنى الاستثناء، فقد ثبت خلود أهل النار فى النار فما معنى الاستثناء (خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك) ؟ فقيل: معنى (إلا ما شاء ربك من تأخير قوم عن ذلك)، وقيل: الاستثناء خاص بالعصاة من الموحدين وأنهم يخرجون بعد مدة، وقيل: الاستثناء من الزفير والشهيق[٢].

أما أهل اللغة فاختلفوا فى معنى (إلا)؛ حيث ذكر الفراء أن المعنى: خالدين فيها إلا ما شاء ربك وهو لا يشاء أن يخرجهم منها، وهذا رأى للكوفيين إلا أن الفراء لم يختره، بل اختار الرأى الآخر ورجحه، وهو أن (إلا) بمعنى الواو، أى خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض وما شاء ربك. وقد ضَعَّفَ نحاة البصرة رأى الفراء هذا، قال مكى: وهذا الرأى بعيد عن البصريين أن تكون (إلا) بمعنى الواو، وقال السيوطى: وأثبت الكوفيون عطف (إلا) وجعلوا

---

(١) معانى القرآن ٢/٢٨.

(٢) انظر مثلا: فتح القدير ٢/٧٣١.

منه قوله تعالى: "إلا ما شاء ربك" أى وما شاء ربك، ورد بقولهم: ما قام إلا زيد، وليس شيء من أحرف العطف يلى العوامل[1].

قال تعالى: ﴿ إِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (هود: ١١١) ذكر الفراء توجيهه عن قرأ (وإن) بالتخفيف، قال: فإنهم نصبوا كلا بـ (ليوفينهم). وقالوا: كأنا قلنا: وإن ليوفينهم كلا. وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام إنما يقع الفعل الذى بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كل) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إنْ زيد لقائم، ولا يصلح أن تقول: إنْ زيدًا لأضربُ؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلا أضرب، فهذا خطأ فى إلا وفى اللام[2].

والقراءة بتخفيف (إن) هى قراءة ابن كثير ونافع[3]، وقد أنكر الكسائى تشديد (إن) وتخفيف (لما) قال: الله عز وجل أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهًا[4]. وقد علق الفارسى على ما ذكره بقوله: ولم يبعد فيما قال[5]، ولنحاة البصرة توجيه آخر لقراءة (وإنْ كلا لمّا ليوفينهم) غير الذى ذكره الفراء، وهو أن (إنْ) مخففة من الثقيلة وقد عملت النصب وهى مخففة اعتبارًا لأصلها الذى هو التثقيل[6].

---

(١) انظر: الهمع ١٨٦/٣ ومعانى القرآن وإعرابه ٦٥/٣.

(٢) معانى القرآن ٣/٢..

(٣) السبعة ٣٣٩.

(٤) انظر مثلا: معانى القرآن للكسائى ١٦٥ والبحر المحيط ٢٦٨/٥.

(٥) الحجة ٣٨٨/٤.

(٦) انظر مثلا: الكشاف ٤٣٤/٥.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (الكهف: ٣.) قال الفراء: وقوله (إن الذين آمنوا...) خبر (الذين آمنوا) فى قوله: إنا لا نضيع، وهو مثل قول الشاعر:

إن الخليفـــة إن الله ســـربله سربالَ مُلْكٍ بها تُزْجـى الخـواتيمُ

كأنه فى المعنى: إنا لا نضيع أجر من عمل صالحًا، فترك الكلام الأول واعتمد على الثانى بنية التكرير؛ كما قال: "يسألونك عن الشهر الحرام" ثم قال: "قتال فيه"، يريد: عن قتال فيه بالتكرير، ويكون أن تجعل (إن الذين آمنوا وعملوا) فى مذهب جزاء، كقولك: إن من عمل صالحا فإنا لا نضيع أجره، فتضمر فتضمن الفاء فى قوله (فإنا) وإلقاؤها جائز، وهو أحب الوجوه إلى، وإن شئت جعلت خبرهم مؤخرا، كأنك قلت: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾.

ذكر الفراء وجهين لخبر (إن)، وقد اختار وجهًا من الوجهين فالوجه الأول: أن تجعل (أولئك لهم جنات عدن...)[1] خبر؛ إن وعلى هذا يكون قوله: (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) قد فُصل به بين الاسم وخبره، لأن فيه ذكر ما فى الأول، لأن من أحسن عملا بمنزلة الذين آمنوا[2]، وهذا وجه مرجوح، حيث رجح عليه الفراء الوجه الآخر، وهو أن يكون الخبر (إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) ويكون المعنى: إنا لا نضيع أجرهم، أو أجر من أحسن عملاً منهم.

---

(١) معانى القرآن ٢/١٤..

(٢) انظر مثلا: الكشاف ٣/٦٤.

قال تعالى: ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ (الأنبياء: ١٧).

قال الفراء: إنْ كنا فاعلين، جاء فى التفسير: ما كنا فاعلين، وإن قد تكون فى معنى (ما) كقوله: ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ (فاطر: ٢٣)، وقد تكون (إن) التى فى مذهب جزاء فيكون: إن كنا فاعلين ولكنا لا نفعل. وهو أشبه الوجهين بمذهب العربية والله أعلم[١].

فالفراء يذكر وجهين لـ (إن كنا فاعلين)، الأول: أن تكون (إن) نافية، أى ما كنا فاعلين، وهذا قول المفسرين، قال الواحدى: قال المفسرون: ما كنا فاعلين[٢]، ولم يرجح الفراء هذا الرأى على الرغم من أن كثيرًا من النحويين يختارونه، قال الزجاج: وهم أجمعون يقولون هذا القول ويستجيدونه؛ لأنه (إن) تكون فى معنى النفى[٣]، وهذا القول رجحه ابن هشام فى المغنى، قال: "وخرج عليه جماعة قوله تعالى: "إن كنا فاعلين" وقوله: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ (الزخرف: ٨١)، وقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ (الأحقاف: ٢٦)[٤]. وعلى الرغم من استحسان كثير من النحويين لهذا الرأى، فإن الفراء استحسن الرأى الآخر وهو أن تكون (إن) للشرط، والمعنى: إن كنا ممن يفعل ذلك لاتخذناه من لدنا، وأرى – والله أعلم – أن الرأى الأول هو الأوجه؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير، كما أنه قول المفسرين وجمهور النحويين.

---

(١) معانى القرآن ٢/٢...

(٢) فتح القدير ٥٦٨/٣.

(٣) معانى القرآن ٣١٤/٣.

(٤) المغنى ٣٤.

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الحج: ٧٢) قال الفراء: (النار) فيها ثلاثة أوجه، أجودها الرفع، والنصب من جهتين، من وعدها إذ لم تكن النار مبتدأة، والنصب الآخر بإيقاع الإنباء عليها بسقوط الخفض. والخفض جائز لأنك لم تحل بينهما بمانع، والرفع على الابتداء[١].

ذكر الفراء هنا أن (النار) يجوز فيها الرفع والنصب والخفض، الخفض على البدل من (شر)، والنصب على الاختصاص أو على سقوط الخافض والمعنى: أنبئكم شرًّا من ذلكم...

وقد رجح الفراء الرفع – وكذا فعل النحاة – وقد ذكر هنا أن الرفع على الابتداء، أى أن النار مرتفعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: ما هذا الأمر الذى هو شر مما نكابده، قيل: هو النار[٢]. ويجوز – ولم يذكر الفراء هذا الوجه – أن تكون (النار) مبتدأ وخبرها جملة وعدها الله الذين كفروا[٣].

قال تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (الشعراء: ٤) قال الفراء: قد يقول قائل: كيف لم يقل: خاضعة والفعل للأعناق، وفى ذلك وجوه كلها صواب أولها: أن مجاهدًا جعل الأعناق: الرجال والكبراء، فكانت الأعناق هاهنا بمنزلة قولك: ظلت رءوسهم – رءوس القوم وكبرائهم – لها خاضعين. والوجه الآخر: أن تجعل الأعناق الطوائف، كما تقول: رأيت الناس إلى فلان عنقا

---

(١) معانى القرآن ١٩٨/١.

(٢) انظر مثلا: معانى القرآن وإعرابه ٣٥٧/٣ والكشاف ٢٣٧/٣.

(٣) انظر مثلا: همع الهوامع ١٥٤/٣ وفتح القدير ٦٦٣/٣.

واحدة، فتجعل الأعناق الطوائف والعصب، ثم قال الفراء: وأحب إلى من هذين الوجهين فى العربية أن الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون فجعلت الفعل أولا للأعناق، ثم جعلت (خاضعين) للرجال، كما قال الشاعر:

على قبضةٍ موجوءةٍ ظهرُ كفِّه فلا المرء مستحى ولا هو طاعمُ

فأنث فعل الظهر، لأن الكف تجمع الظهر وتكفى منه، كما أنك تكتفى بأن تقول: خضعت لك رقبتى؛ ألا ترى أن العرب تقول: كل ذى عين ناظر وناظرة إليك[1].

ولنا على كلام الفراء عدة ملاحظات، أولها: أن الفراء ذكر أن كل الأوجه التى قيلت فى الآية صواب، ثم ذكر ثلاثة أوجه، رجح منها الوجه الأخير:

الوجه الأول: أن الأعناق بمعنى الرجال والكبراء، وقد نقل هذا الوجه عن مجاهد، **والوجه الثانى:** أن الأعناق بمعنى الطوائف، **أما الوجه الثالث:** فهو الذى رجحه الفراء، حيث ذكر أنه أحب الوجهين إليه – وهو أن الفعل جُعل أولا للأعناق ثم جعلت (خاضعين) للرجال وقد استشهد على ذلك بالشاهد السابق على قبضة موجوءة ظهر كفه...

الملاحظة الثانية: أن الزجاج وغيره نقل رأى الفراء دون أن ينسبه إليه. قال الزجاج: وقال: (خاضعين) وذكر الأعناق، لأن معنى خضوع الأعناق هو خضوع أصحاب الأعناق لما لم يكن الخضوع إلا لخضوع الأعناق، جاز أن يعبر عن المضاف إليه، كما قال الشاعر:

---

(١) معانى القرآن ٢/٢٧٧ ومجالس ثعلب ٢/٤٣١.

رأت مرَّ السنين أخذن منى كما أخذ السرار من الهلال

وقال غيره:

مشين كما اهتزت رياح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم[1]

وكذا فعل الزمخشرى، قال: أصل الكلام فظلوا لها خاضعين، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع وترك الكلام على أصله، كقوله: ذهبت أهل اليمامة كأن الأهل غير مذكور، أو لما وُصفت بالخضوع الذى هو للعقلاء قيل: خاضعين، كقوله تعالى: "لِي سَاجِدِين"[2].

الملاحظة الثالثة: أن الفراء خالف شيخه الكسائى، فقد ذكر الكسائى أن المعنى: خاضعيها هم. وإنما قال: خاضعين، فذكر لأنهم للهاء والميم، والمعنى: خاضعيهم فأضمر بعد (خاضعين) هم وقدمت الهاء والألف ودخلت اللام عليها لتكون عقِب الإضافة[3]، وقد ذكر الفراء رأى الكسائى وضعفه، حيث قال: وقد قال الكسائى: هذا بمنزلة قول الشاعر:

ترى أرباقهم متقلديها إذا صدئ الحديد على الكماة

ولا يشبه هذا ذلك؛ لأن الفعل فى (المتقلدين) قد عاد بذكر الأرباق، فصلح ذلك لعودة الذكر. ومثل هذا قولك: ما زالت يداك باسطها؛ لأن الفعل منك

---

(١) معانى القرآن وإعرابه ٦٤/٤.

(٢) الكشاف ٣٤٩/٣.

(٣) معانى القرآن للكسائى ٢,٥، وانظر مثلا: الهمع ٣١٤/١.

على اليد واقع، فلابد من عودة ذكر الذى فى أول الكلام. ولـو كانـت فظلـت أعناقهم لها خاضعيها كان هذا البيت حجة له[1].

الملاحظة الرابعة والأخيرة: أن الفراء لم يذكر كل الآراء والتوجيهـات التى قيلت فى الآية الكريمة، فقد ذكر عيسى بن عمر أن (خاضعين وخاضـعة) هنا سواء، وقد اختار المبرد هذا الرأى، ويؤيد هذا الرأى قراءة من قرأ: "فظلت أعناقهم لها خاضعة"[2].

قال تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (القصص: ٤٩) قال الفراء: أتبعه، رفع لأنها صلة للكتـاب؛ لأنـه نكرة، وإذا جزمت – وهو الوجه – جعلته شرطًا للأمر[3].

وكلام الفراء يوهم بأن الرفع والجزم وجهـان فـى الآيـة الكريمـة، والصحيح أنهما قراءتان: قراءة متواترة عليها كل القراء، وقراءة شاذة انفرد بها زيد بن على، وهى القراءة بالرفع، على أنه من صفة الكتـاب، أمـا القـراءة المتواترة (أتبعه) بالجزم فعلى أنها جواب الأمر، أى: قل لهم يا محمـد فـأتوا بكتاب هو أهدى من التوارة والقرآن أتبعْه.

قال تعالى: ﴿ وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلا أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾ (الأحزاب: ١٨) قال الفراء: (أشحة) منصوب على القطع، أى من الأسماء التى ذكرت، ذكـر منهم. وإن شئت من قوله: يعوِّقون هاهنا عند القتال ويشحون عن الإنفاق علـى فقراء المسلمين، وإن شئت من (القائلين لإخوانهم هلم) وهم هكذا، وإن شئت من

---

(١) معانى القرآن ٢٧٧/٢ وانظر أيضًا: مجاز القرآن ٨٤/٢.

(٢) انظر مثلا: تفسير القرطبى ٣٨/١٩ والتبيان ٩٩٣/٢، ومجاز القرآن ٨٤/٢.

(٣) معانى القرآن ٣,٧/٢.

قوله: (ولا يأتون البأس إلا قليلا أشحة) يقول: جبناء عند البأس أشحة عند الإنفاق على فقراء المسلمين ، وهو أحبها إلى؛ والرفع جائز على الائتناف، ولم أسمع أحدًا قرأ به. وأشحة يكون على الذم، مثل ما تنصب من الممدوح على المدح، مثل قوله: "ملعونين"[1]

ولنا على هذا الكلام ملاحظتان، **الملاحظة الأولى:** أن الرفع فى (أشحة) ذكر الفراء أنه لم يسمع أحدًا قرأ به، وقد وردت قراءة شاذة، وهى قراءة ابن أبى عبلة، أى هم أشحة عند الغنيمة[2].

الملاحظة الثانية: أن الفراء ذكر أن نصب (أشحة) يجوز على الحال، أو على الذم، وقد ذكر للحالية أكثر من وجه، يجوز أن يكون من الأسماء التى ذكرت أى (المعوقين والقائلين لإخوانهم هلم..) ويجوز أن يكون من (يعوقون)... ثم رجح أن يكون من قوله: ولا يأتون البأس إلا قليلا. ويجوز – وهذا ما لم يذكره الفراء – أن يكون الحال من الفاعل فى (سلقوكم بألسنة حداد)[3].

قال تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ ﴾ (المرسلات: ٣٥) قال الفراء: اجتمعت القراء على رفع (يوم)، ولو نصب لكان جائزًا على جهتين، إحداهما: أن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى فعل أو يفعل، أو كلمة مجملة لا خفض فيها نصبوا اليوم فى موضع الخفض والرفع، فهذا وجه، والآخر: أن تجعل هذا

---

(١) معانى القرآن ٣٣٨/٢.

(٢) فتح القدير ٣٧٩/٤ والكشاف ٥٥٧/٣.

(٣) انظر مثلا: الكشاف ٥٥٦/٣.

فى معنى فعل مجمل من (لا ينطقون). والوجه الأول أجود، والرفع أكثر فى كلام العرب[1].

والملاحظ أن الفراء ذكر النصب فى (يوم) على أنه تقدير من التقديرات الإعرابية ولم يشر إلى أنه قراءة من القراءات، وكثيرًا ما يفعل الفراء ذلك. ونصب (يوم) قراءة شاذة قرأ بها الأعمش وزيد بن على والأعرج وأبو حيوة[2].

وقد ذكر الفراء وجهين للنصب، رجح منهما الوجه الثانى وهو أن تجعل المعنى: هذا الشأن فى يوم لا ينطقون، أو هذا العقاب المذكور كائن يوم لا ينطقون، هذا عن النصب، أما عن الرفع فى (يوم) فقد ذكر الفراء أنه أكثر فى كلام العرب وهو كما قال؛ فالقراء السبعة مجمعون على رفع (يوم) على أنه خبر لاسم الإشارة.

قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص: ١) قال الفراء: قال أبو عبد الله: (أحد) وإن كان نكرة يعنى فى اللفظ، فإنه مرفوع بالاستئناف، كقوله: ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخ ﴾ [3] (هود: ٣) وقد قال الكسائى فيه قولا لا أراه شيئا؛ قال: هو عماد مثل قوله: ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ ﴾ (النمل: ٩) فجعل (أحد) مرفوعًا بالله، وجعل (هو) بمنزلة الهاء فى (أنه)، ولا يكون العماد مستأنفًا حتى يكون قبله (إن) أو بعض أخواتها أو كان أو الظن[4].

---

(١) معانى القرآن ٢٢٦/٣.

(٢) انظر مثلا: الكشاف ٧٢٥/٤ وفتح القدير ٥١٢/٥.

(٣) القراءة برفع (شيخ) قراءة الأعمش. المحتسب ٣٢٤/٢.

(٤) معانى القرآن ٢٩٩/٣ ، وانظر مثلا: مجالس ثعلب ٣٥٤/٢.

فالفراء يرد رأى الكسائى فى أن (هو) عماد و(هو) ضمير الشأن مرفوع بالابتداء، والخبر الجملة التى بعده، ويجوز أن يكون لفظ الجلالة بدلا من (هو) والخبر (أحد)، ويجوز أن يكون لفظ الجلالة خبرًا أول، وأحد خبرًا ثانيًا[1].

وبعد فهذه هى التقديرات الإعرابية والتوجيهات النحوية التى وردت فى كتاب معانى القرآن للفراء، وقد رأينا الفراء يستشهد أحيانا بالشواهد الشعرية للاستدلال بها على صحة ما ذهب إليه من توجيهات أو تقديرات، ففى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (الكهف: ٣٠) ذكر الفراء أن قوله تعالى: "إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا" خبر "الذين آمنوا..." ثم استشهد بقول الشاعر:

إن الخليفة إن الله سربله ... سربالَ مُلْكٍ بها تزجى الخواتيمُ

على صحة هذا الإعراب، ومن هنا رفض أن يكون (أولئك لهم جنات عدن) خبر إن.

وفى قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (الشعراء: ٤) تحدث الفراء عن تذكير (خاضعين) على الرغم من أن الفعل للأعناق، وقد ذكر لذلك وجوها كلها صواب كما قال، إلا أنه رجح أن يكون الفعل للأعناق أولا، ثم جعلت (خاضعين) للرجال، وقد استشهد لترجيح هذا الوجه بقول الشاعر:

على قبضة موجوءة ظهر كفه ... فلا المرء مسخى ولا هو طاعم

حيث أنث الظهر؛ لأن الكف تجمع الظهر وتكفى منه، كما أنك تكتفى بأن تقول: خضعت لك رقبتى.

---

(١) انظر معانى القرآن ٢/٢٠٣.

وقد رأينا الفراء يسقط استشهاد الكسائى بقول الشاعر:

تـــرى أربـــاقهم متقلـــديها إذا صدئ الحديـد علـى الكمـاة

على أن المعنى فى الآية "خاضعيها هم"، قال الفراء: ولا يشبه هذا – أى الشاهد الشعرى – ذلك – أى الآية الكريمة "فظلت أعناقهم لها خاضـعين"– لأن الفعل فى (المتقلدين) قد عاد بذكر الأرباق، فصلح ذلك لعودة الذكر، ومثل هـذا قولك: ما زالت يداك باسطها...

والفراء لا يسقط استشهاد الكسائى فقط، بل يحاول أن يسقط الاستـشهاد بكل ما يخالف تقديره، فقد ذكر أبو عبيدة أن معنى (غير) فى قوله تعالى: "غير المغضوب عليهم" معنى سوى، وقد احتج أبو عبيدة بقول القائل:

فـــى بئـــر لا حـــور ســـرى ومـــا شـــعر

وقد أبطل الفراء استشهاد أبى عبيدة بقوله: وهذا غير جائز؛ لأن المعنى وقع على ما لا يتبين فيه عمله، فهو جحد محض...

فالفراء يحاول الاستشهاد على صحة ما ذهب إليه، ويحاول أيـضًا أن يبطل استشهاد غيره على تقديرات مخالفة لتقديراته وتوجيهاته.

وقد رأينا اختيارات الفراء تقوم أحيانا على صحة المعنى، حيث اختـار أن يكون معنى (ما فوقها) فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ (البقرة: ٢٦) اختار أن يكون المعنى أكبـر منهـا؛ لأن البعوضة كأنها غاية فى الصغر، فلا معنى لأن نقول: فما فوقها أى أصغر منها. فصحة المعنى مسوغ من المسوغات التى يرجح على أساسها الفراء رأيًا علـى آخر، ومن المسوغات أيضًا ما يذهب إليه العربى فى كلامه، فأحيانـا يختـار

الفراء توجيهًا، على أساس أن العرب تقول هذا فى كلامها، أو لأن هذا التوجيه أشبه بكلام العرب ومذاهبهم، والفراء يختار هذا الوجه وإن خالف كثيرًا من النحاة، ففى قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (الأنبياء: ١٧) ذكر الفراء قولين فى معنى (إن)، الأول: أن تكون فى معنى (ما) وهذا رأى أكثر النحويين والمفسرين، والرأى الآخر – وهو الذى اختاره الفراء–: أن تكون (إن) للجزاء، والمعنى: إن كنا فاعلين ولكنا لا نفعل، وقد رجح الفراء هذا الرأى؛ لأنه أشبه الوجهين بمذهب العربية كما يقول.

بقى أن نشير إلى أن الفراء كثيرًا ما يذكر توجيهاته الإعرابية، وبمراجعة كتب القراءات يتبين لنا أن هذه التوجيهات ما هى إلا قراءات وردت فى الآية الكريمة، فالفراء يذكر أن الآية يجوز فيها الرفع، ووجهه كذا وكذا ، ويتبين بعد ذلك أن الرفع قراءة وردت فى هذه الآية ، وقد تكون هذه القراءة متواترة ، بل قد تكون قراءة الكسائى، ففى قوله تعالى: "قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما أتبعه" ذكر الفراء أن (أتبعه) رفع لأنها صلة للكتاب، لأنه نكرة، ولو جزمت – وهو الوجه – جعلته شرطا للأمر... والرفع والجزم قراءتان: الأولى شاذة قرأ بها زيد بن على، والأخرى متواترة.

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ (المرسلات: ٣٥) ذكر الفراء أن نصب (يوم) جائز على جهتين... وهذا النصب ورد فى قراءة شاذة قرأ بها الأعمش وزيد بن على والأعرج وأبو حيوة... وأحيانا يجزم الفراء بأنه لم يسمع أحدًا قرأ بكذا، وبالرجوع إلى كتب القراءات نجدها قراءة من القراءات، مثل قوله تعالى: ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾ (الأحزاب: ١٩) قال الفراء:

والرفع فى (أشحة) جائز على الائتناف ولم أسمع أحدًا قرأ به. والواقع أنها قراءة مسموعة قرأ بها ابن أبى عبلة، وهى قراءة شاذة..

ومن الملاحظات المتعلقة بنسبة الآراء لأصحابها أن الفراء لا ينسب – فى الغالب – الآراء لأصحابها، فهو يقول مثلا: قال بعض من لا يعرف العربية، دون أن يصرح به، وبمراجعة كتب إعراب القرآن نجد هذا الرأى لأبى عبيدة صاحب مجاز القرآن، وقد كان معاصرًا للفراء.

وأحيانا لا يصرح الفراء باسم الكسائى شيخه وإمام مدرسته، على الرغم من شهرة هذه النسبة، وعلى الرغم من نسبة كل كتب النحو هذا الرأى للكسائى، مثل قول الفراء: وقال بعض أهل العربية: معنى قوله تعالى: "كتاب الله عليكم": عليكم كتاب الله. وهذا رأى الكسائى أجمعت كتب النحو على نسبته إليه، وعلى الرغم من ذلك لم يصرح الفراء بنسبته إليه.

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما ورد فى وزن (أشياء) حيث قال الفراء: وقد قال فيها بعض النحويين: هى أفعال، وأشبهت فعلاء فلم تصرف كما لم تصرف حمراء... وهذا رأى الكسائى، كما ورد فى كل كتب النحو، وعلى الرغم من ذلك لم يصرح الفراء باسمه.

* *

ثانيا: اختيارات الفراء فى القراءات القرآنية:

يحفل كتاب معانى القرآن بكثير من القراءات القرآنية المتواترة والشاذة ، وقد حرص الفراء على توجيه كثير من هذه القراءات. وأثناء هذا التوجيه رجح الفراء بعض القراءات، أو اختار بعض القراءات، وقد يرفض ويرد بعضها، وقد يكون هذا الرفض أو الرد لقراءة متواترة، وأكثر ما يقع هذا الرفض فى القراءات المتواترة لقراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفى، وحمزة هذا كوفى وليس هذا فحسب، بل أخذ عنه الكسائى القراءة ، وقد صارت إليه – أى إلى حمزة – إمامة القراءة بعد عاصم فى الكوفة. وعلى الرغم من ذلك رد الفراء غير قراءة له كما سنرى إن شاء الله.

قال تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (البقرة: ١١٧) اختلف القراء فى هذه الآية وكذا فى قوله تعالى: ﴿ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (آل عمران: ٤٧)، وفى قوله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (النحل: ٤٠)، وفى قوله سبحانه: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (يس: ٨٢) وفى قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (غافر: ٦٨) قال الفراء عن آية البقرة، وآية الأنعام ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ﴾: رفع ولا يكون نصبًا، وإنما هى مردودة على (يقول)، وكذلك آية الأنعام رفع لا غير[1].

---

(١) معانى القرآن ٧٤/١.

فالفراء يختار الرفع، ويرد القراءة بالنصب – وهى قراءة ابن عامر[1] – بقوله: ولا يكون نصبًا، وقد اختار الفراء الرفع فى (فيكون)؛ لأنها معطوفة على (يقول) فهى مردودة على (يقول) ، وللرفع وجه آخر لم يذكره الفراء، وهو الرفع على الاستئناف أى "فهو يكون"، وقوى ذلك أن (فيكون) يمتنع أن يكون جوابًا فى المعنى[2]. وقراءة ابن عامر – بنصب فيكون – ردها بعض النحاة، مثل الفارسى حيث قال: وليس قوله: (كن) من قوله: كن فيكون أمرًا، ومن هنا أجمع الناس على رفع (يكون) ورفضوا فيه النصب، إلا ما روى عن ابن عامر، وهو من الضعف بحيث رأيت[3] ، وردها أيضًا مكى ابن أبى طالب؛ قال: وجه النصب مشكل ضعيف؛ وذلك أنه جعله جوابًا بالفاء للفظ (كن) إذا كان لفظه لفظ الأمر، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف... والنصب فى هذا على الجواب بعيد فى المعنى[4]، وقد دافع أبو حيان عن ابن عامر فى القراءة بالنصب حيث وجه النصب على أنه جواب على لفظ (كن)؛ لأنه جاء بلفظ الأمر فشابه الأمر الحقيقى، ثم قال: وحكى ابن عطية عن أحمد بن موسى فى قراءة ابن عامر أنها لحن، وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة فى السبعة، فهى قراءة متواترة، ثم هى قراءة ابن عامر، وهو رجل عربى لم يكن ليلحن، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذى يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم

---

(١) السبعة ١٦٨.

(٢) انظر مثلا: الكشف ٢٦١/١.

(٣) الحجة ٢,٧/٢.

(٤) الكشف ٢٦١/١.

نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى[1]. إذن لم ينفرد الفراء برد قراءة ابن عامر، بل تابعه على ذلك بعض النحاة، بل إن أحمد بن موسى وهو المعروف بابن مجاهد عدها لحنا، هذا وقد زاد ابن مالك فى مواضع النصب بعد الفاء والواو: النصب بعدهما بعد حصر بـ (إنما)، وجعل منه قراءة ابن عامر السابقة[2].

بقى موضعان وافق الكسائى فيهما ابن عامر، وهما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (النحل: ٤٠)، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (يس: ٨٢)، ولم يخطئ الفراء قراءتى ابن عامر والكسائى، إلا أنه ذكر أن الرفع أحب الوجهين إليه، قال الفراء عن قراءتى الرفع والنصب: النصب على أنها مردودة على فعل قد نصب بـ (أن)، وأكثر القراء على رفعها، والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيًا عند قوله: "إذا أردناه أن نقول له كن" فقد تم الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله، وإنه لأحب الوجهين إلىّ، وإن كان الكسائى لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق[3]، فالفراء يذكر أن القراءة فى الموضعين بالرفع والنصب صواب، إلا أن القراءة بالرفع أحب إليه لتمام المعنى قبلها، ويمكن أن يضاف إلى تمام المعنى إجماع القراء ،عدا الكسائى وابن عامر[4].

قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ (البقرة: ١٨٥)، قال الفراء: "شهر" رفع مستأنف، أى: ولكم شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن.

---

(١) البحر المحيط ٥٣٦/١.

(٢) انظر مثلا: الهمع ٣٢/٢..

(٣) معانى القرآن ٧٥/١.

(٤) انظر مثلا: الحجة ٦٦/٥.

وقرأ الحسن نصبًا على التكرير، وأن تصوموا شهر رمضان خير لكم. وقد اختار الفراء قراءة الرفع، قال: والرفع أجود، وقد تكون نصبًا من قوله: كتب عليكم الصيام شهر رمضان، توقع الصيام عليه: أن تصوموا شهر رمضان"[1].

فالفراء ذكر قراءة الرفع – وهى قراءة الجماعة – وقد وجه هذا الرفع على الاستئناف، وللرفع وجهان آخران لم يذكرهما الفراء وهما الرفع على البدل من الصيام، فيكون مرفوعًا على ما لم يسم فاعله، والمعنى: كتب عليكم شهر رمضان. ويجوز رفعه على الابتداء، ويكون الخبر الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ، وزاد الزمخشرى وجهًا ثالثًا وهو رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف[2].

هذه هى التقديرات التى ذكرت فى الرفع، وقد ذكر منها الفراء تقديرًا واحدًا وزاد الزجاج تقديرين آخرين، وأجاز الزمخشرى تقديرًا ثالثا لم يرد ذكره عند السابقين عليه، والقراءة بالرفع فى (شهر رمضان) هى القراءة المختارة عند الفراء، وعند كل النحاة، فهى قراءة الجماعة. وقد خالف الحسن هذه القراءة حيث قرأ "شهر رمضان" بنصب شهر[3]، وقد ذكر الفراء للنصب وجهين[4]، هما النصب على التكرير، أى على البدل من "أيامًا معدودات"، أو على أنه مفعول "أن تصوموا شهر رمضان" توقع الصيام عليه، وزاد الزجاج النصب على الإغراء، كأنه قال: عليكم شهر رمضان[5].

---

(١) معانى القرآن ١١٢/١.

(٢) معانى القرآن وإعرابه ٢١٩/١.

(٣) الكشاف ٢,٧/١.

(٤) قال عنها الزجاج: وهى قراءة ليست بالكثيرة. معانى القرآن ٢١٩/١.

(٥) معانى القرآن ٢١٩/١، ٢٢..

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾ (البقرة: ٢,٤، ٢,٥) قال الفراء: قوله تعالى: "ويهلك" نصبت ومنهم من يرفع (ويهلك) رفع لا يرده على (ليفسد)، ولكنه يجعله مردودًا على قوله: "ومن الناس من يعجبك... ويهلك"، والوجه الأول أحسن[١] ، أى أن (يهلك) منصوبة[٢] بالعطف على (ليفسد)، وهى القراءة التى اختارها الفراء، وهى القراءة الراجحة لإجماع القراء السبعة عليها ولصحة المعنى، أما القراءة بالرفع فقد ذكر الفراء لها وجهًا وهو العطف على (يعجبك)، أى ومن الناس من يعجبك قوله ويهلك... وأجاز غيره العطف على (سعى) أى: وإذا تولى سعى ويهلك الحرث والنسل[٣]، أو الرفع على الاستئناف أى: وهو يهلك الحرث والنسل[٤].

قال تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ ﴾ (البقرة: ٢١٠) قال الفراء: (الملائكة) رفع مردود على (الله) تبارك تعالى، وقد خفضها بعض أهل المدينة[٥] ، يريد: فى ظلل من الغمام ومن

---

(١) معانى القرآن ١/١٢٤.

(٢) ولم يرد غير النصب فى القراءات المتواترة، إنما الرفع قراءة شاذة. انظر مثلا: المحتسب ١/١٢١ والكشاف ١/٢٢٨.

(٣) الكشاف ١/٢٢٨.

(٤) معانى القرآن وإعرابه ١/٢٣٩.

(٥) القراءة بالخفض نسبت ليزيد بن القعقاع. انظر مثلا: البحر المحيط ٢/٢٢٥.

الملائكة. والرفع أجود؛ لأنها فى قراءة عبد الله: هل ينظرون إلا أن يـأتيهم الله والملائكة فى ظلل من الغمام[1].

والفراء يذكر قراءتين فى (الملائكة): الأولى متواترة وهى التى عليهـا إجماع القراء السبعة بالرفع، والتقدير: (يأتيهم الله والملائكة)، وقد رجح الفـراء هذه القراءة مستدلا بقراءة عبد الله "يأتيهم الله والملائكة..." وهذه القـراءة تعـد تفسيرًا للقراءة المتواترة.

أما القراءة الأخرى (والملائكة) بالخفض، فقد ذكر الفراء لها وجهًا وهو العطف على (الغمام) أى فى ظلل من الغمام والملائكة، ويجوز الخفض أيـضًا بالعطف على (ظلل) أى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظلل والملائكـة[2]. ولاشك أن القراءة المتواترة هى الأرجح؛ للإجماع ولصحة المعنى[3].

قال تعالى: ﴿ فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ ﴾ (البقرة: ٢٢٢) قال الفراء: القراء يقرءون (يَطْهرن، ويطَّهّرن)، يطهرن: ينقطع عنهن الدم ويتطهرن: يغتسلن بالماء. وهو أحب الوجهين إلينا: يطَّهّرن[4].

والخلاف هنا بين قراءتين متواترتين، الأولى: يطهْرن بالتخفيف، وهى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر، وعاصم فـى روايـة حفـص،

---

(١) معانى القرآن ١/١٢٤.

(٢) انظر مثلا: الكشاف ١/٢٣..

(٣) قال الزجاج: والرفع هو الوجه المختار عند أهل اللغة فى القراءة ١/٢٤١.

(٤) معانى القرآن ١/١٤٣.

والأخرى: يطَّهَّرن مشددة وهى قراءة عاصم فى رواية أبى بكر والمفضل، وحمزة والكسائى[١].

وقبل أن نذكر ترجيح الفراء، نذكر توجيه القراءتين، فمن قرأ بالتخفيف، فالمعنى: حتى ينقطع عنهن الدم ويرتفع، ولا يتم المعنى إلا بقوله تعالى: فإذا تطهرن ، أى بالماء ، والتقدير فى هذه القراءة: اعتزلوا النساء حتى ينقطع عنهن الدم ويرتفع (يطهرن)، فإذا اغتسلن وتطهرن بالماء فأتوهن[٢].

أما القراءة الأخرى (يطَّهّرن) فالمعنى: يتطهرن أى يغسلن بالماء ، وعلى ذلك فالمرأة لا تقرب حتى تغتسل أو تتطهر بالماء، فإن لم تتطهر بالماء فهى فى حكم الحائض[٣].

وقد رجح الفراء هذه القراءة، دون ذكر سبب هذا الترجيح، وقبل ذكر هذا السبب نذكر أن القراءتين متواترتان، قال الزمخشرى: وكلتا القراءتين مما يجب العمل به[٤].

أما عن القراءة الراجحة، فقد اختلف النحاة فيها؛ فالفارسى رجح القراءة بالتشديد؛ لأن معنى (يطهرن) أى يغتسلن بالماء فالمرأة ممنوعة من الصلاة ما لم تتطهر، فإذا طهرت أى انقطع عنها الدم ولم تغتسل فهى فى حكم الحائض، أى أن حكم الدم حال انقطاعه من غير غسل هو حكم ثبوته فى عدم الصلاة

---

(١) السبعة ١٨٢.

(٢) انظر مثلا: الكشف ٢٩٣/١ والكشاف ٢٤١/١.

(٣) انظر مثلا: الحجة ٣٢٢/٢.

(٤) الكشاف ٢٤١/١.

والجماع، وهذا يرجح التشديد، ومما يرجح ذلك أيضًا قراءة ابن مسعود: "حتى يتطهرن"[1].

وقد رجح مكى بن أبى طالب القراءة بالتخفيف قال: وهى الاختيار؛ لأن فيها بيان الحكم وفائدته، كما أن فيها إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهير بالماء ولولا اتفاق الحرميين وابن عامر وأبى عمرو وحفص على التخفيف لكان التشديد مختارًا أيضًا[2].

قال تعالى: ﴿وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ﴾ (البقرة: ٢٢٩) قال الفراء: فى قراءة عبد الله: "إلا أن تخافوا" فقرأها حمزة على هذا المعنى: إلا أن يخافا، ولا يعجبنى ذلك. وقرأها بعض أهل المدينة كما قرأها حمزة، وهى فى قراءة أبى: (إلا أن يظنا) والخوف والظن متقاربان فى كلام العرب. وأما ما قال حمزة فإنه إن كان أراد اعتبار قراءة عبد الله، فلم يصبه؛ لأن الخوف إنما وقع على (أن) وحدها؛ إذ قال: ألا يخافوا إلا ، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى (أن)، ألا ترى أن اسمها فى الخوف مرفوع بما لم يسم فاعله، فلو أراد ألا يخافا على هذا، أو يخافا بذا أو من ذا، فيكون على غير اعتبار قول عبد الله كان جائزًا، كما تقول للرجل: تُخاف لأنك خبيث وبأنك وعلى أنك... [3]

---

(١) الحجة ٣٢٣/٢.

(٢) الكشف ٢٩٤/١.

(٣) معانى القرآن ١٤٦/١.

الفراء يختار قراءة الجماعة – عدا حمزة[1] إلا أن يخافا، ويذهب إلى أن حمزة لم يصب فى قراءته (يُخافا)؛ لأنه أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى (أن).

وقد انتقد الفارسى الفراء فى تغليطه لقراءة حمزة، قال الفارسى: فأما ما قاله الفراء فى قراءة حمزة من أنه اعتبر قراءة عبد الله، فلم يصبه؛ لأن الخوف فى قراءة عبد الله واقع على (أن)، وفى قول حمزة: على الرجل والمرأة ، فإن بلغه ذلك فى رواية عنه فذاك، وإلا فإذا اتجه قراءته على وجه صحيح لم يجز أن ينسب إليه الخطأ، وقد قال عمر: لا تحمل فعل أخيك على القبيح ما وجدت له فى الحسن مذهبا[2].

والحق مع الفارسى، فلا يجوز أن نخطئ قارئا من القراء السبعة خاصة إذا وجدنا لقراءته وجهًا يمكن أن تحمل عليه، كما قال الفارسى، فقول حمزة مستقيم؛ لأنه لما بنى الفعل (يخافا) للمفعول به، أسند الفعل إليه، فلم يبن شيء يتعدى إليه، فأما (أن) فى قوله: (أن لا يقيما) فإن الفعل يتعدى إليه بالجار، وموضع (أن) جر بالجار المقدر على قول الخليل والكسائى، ونصب على قول غيرهما؛ لأنه لما حذف الجار وصل الفعل إلى المفعول الثانى، فقوله مستقيم على ما رأيت[3].

قال تعالى: ﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ ﴾ (آل عمران:

---

(١) انظر فى القراءتين: السبعة ١٨٣.

(٢) الحجة ٢/٣٣٣.

(٣) الحجة ٢/٣٣١.

١٨، ١٩) ذكر الفراء أن حمزة يكسر همزة (إن الدين)، والكسائى يفتحها، وقد صرح بأن الكسر أحب الوجهين إليه[١]. والقراءة بكسر الهمزة ليست قراءة حمزة وحده ، بل قراءة الجماعة عدا الكسائى[٢]، وقد وجه الفراء الكسر على الاستئناف ، وترجيحه لقراءة الجماعة صحيح، كما أن توجيهه للكسر على الاستئناف صحيح أيضًا، فكل من وجه هذا القراءة وجهها على الاستئناف؛ لأن الكلام الذى قبله قد تم[٣].

قال تعالى: ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّه ﴾ (النساء: ٣٤) ذكر الفراء أن بعض القراء قرأ "بما حفظ الله" بنصب لفظ الجلالة، قال: فنصبه على أن يجعل الفعل واقعًا، كأنك قلت: حافظات للغيب بالذى يحفظ الله، كما تقول: بما أرضى الله، فتجعل الفعل لما، فيكون فى مذهب مصدر، ولست أشتهيه؛ لأنه ليس بفعل فاعل معروف، وإنما هو كالمصدر[٤]. أولا قراءة الجمهور "بما حفظ الله" بالرفع، وقرأ يزيد به القعقاع "بما حفظ الله" بالنصب فهى قراءة شاذة، وقد ذكر الفراء لها وجهًا ، إلا أنه لا يشتهيه ، وهو أن تكون (ما) موصولة، ويُجعل الفعل لـ (ما)، ولها وجه آخر ذكره ابن جنى والزمخشرى وغيرهما، وهو حذف المضاف، أى بالذى يحفظ حق الله وهو التعفف والتحصن والشفقة على الرجال[٥]. وعلى كلٍّ فالفراء رد قراءة شاذة قائمة على التأويل

---

(١) معانى القرآن ٢/١...

(٢) انظر مثلا: السبعة ٢,٢.

(٣) انظر مثلا: الحجة ٢٢/٣ والكشف ٢٣٨/١ والكشاف ٣,٤/١ ومعانى القرآن للكسائى٩٧.

(٤) معانى القرآن ٢٦٥/١.

(٥) انظر مثلا: المحتسب ١٨٨/١ والكشاف ٤٤٢/١.

والحذف والتقدير، وقد رفض أن يجعل الفعل فى قوله تعالى: "بما حفظ الله"؛ لأنه ليس بفعل لفاعل معروف، وإنما هو كالمصدر.

قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ فَقَالُواْ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا ﴾ (الأنعام: ٢٧) قال الفراء: هى فى قراءة عبد الله بالفاء (فلا نكذب)، فمن قرأها كذلك جاز النصب على الجواب، والرفع على الاستئناف، أى فلسنا نكذب. وفى قراءتنا بالواو، فالرفع فى قراءتنا أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف، كقولك: لا يسعنى شىء ويضيق عنى[1]. اختلف القراء فى قوله تعالى: "ولا نكذب"؛ حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر والكسائى وعاصم فى رواية أبى بكر (ولا نكذبُ) بالرفع، وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم فى رواية حفص (ولا نكذب) بالنصب[2]، وقرأ يزيد بن القعقاع (فلا نكذب) بالفاء، وقد رجح القراء القراءة بالواو مع النصب "ولا نكذب"، وهى قراءة أكثر القراء ولها ثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن يكون "ولا نكذب" معطوفًا على (نرد)، والوجه الثانى: أن تقطعه من الأول ، أى: ياليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون أو فلسنا نكذب ، وهذا الوجه هو الذى ذكره الفراء، الوجه الثالث: على نحو قولنا: دعنى ولا أعودُ[3].

---

(١) معانى القرآن ٢٧٦/١.

(٢) السبعة ٢٥٥.

(٣) انظر مثلا: معانى القرآن وإعرابه ١٩٣/٢ والحجة ٢٩٣/٣ والكشف ٤٢٨/١ والكشاف ٨٦/٢.

قال تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (الأعراف: ٢٦) قال الفراء: "ولباس التقوى" نصب (اللباس) أحب إليّ؛ لأنه تابع الريش، وذلك خير، رفع (خير) بذلك[١].

فى الآية الكريمة "ولباس التقوى ذلك خير" قراءتان متواترتان: الأولى برفع (اللباس) وهى قراءة عاصم وحمزة وأبى عمرو، والأخرى بالنصب وهى قراءة نافع وابن عامر والكسائى[٢]. وقد رجح الفراء القراءة بالنصب، بالعطف على (لباس) فى قوله تعالى: "أنزلنا عليكم لباسًا" ، والمعنى أنزلنا عليكم اللباس والريش ولباس التقوى. أما الرفع فعلى الاستئناف فـ (لباس) مبتدأ، و(خير) خبره[٣]، قال الزجاج: ويجوز أن يكون (ولباس التقوى) مرفوعًا بإضمار (هو) ، المعنى: هو لباس التقوى، ثم قال: ذلك خير[٤].

قال تعالى: ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُواْ إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ ﴾ (الأنفال: ٥٩) قال الفراء: بالتاء (لا تحسبن) لا اختلاف فيها، وقد قرأها حمزة بالياء ونرى أنه اعتبرها بقراءة عبد الله "ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا" ، فإذا لم تكن فيها (أنهم) لم يستقم للظن ألا يقع على شيء، ولو أراد: ولا يحسب الذين كفروا أنهم لا يعجزون لاستقام، ويجعل (لا) صلة، فهذا مذهب لقراءة

---

(١) معانى القرآن ٣٧٥/١.

(٢) السبعة ٢٨..

(٣) انظر مثلا: الكشاف ١٥/٢..

(٤) معانى القرآن وإعرابه ٢٦٧/٢.

حمزة، يجعل (سبقوا) فى موضع نصب: لا يحسبن الذين كفروا سابقين، وما أحبها لشذوذها[1].

ولنا على كلام الفراء ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أن الفراء ذكر أن القراءة بالتاء لا اختلاف فيها إلا فى قراءة حمزة، وهذا غير صحيح؛ فقد قرأها بالياء أيضًا ابن عامر، وحفص عن عاصم[2].

الملاحظة الثانية: قوله عن قراءة حمزة وغيره من السبعة: ولا أحبها لشذوذها وللقراءة أكثر من وجه ذكره النحاة، فقوله تعالى: ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا" قال الفارسى: من قرأ بالياء فلا يخلو القول فيه من أن يكون أسند (يحسبن) إلى الذين كفروا، فجعل (الذين كفروا) الفاعل، فإن جعل (الذين كفروا) رفعًا لإسناد الفعل إليهم، لم يحسن؛ لأنه لم يُعْمل (يحسبن) فى المفعولين، فلا يحمله على هذا، ولكن يحمله على أحد ثلاثة أشياء، إما أن تجعل فاعله النبى ﷺ كأنه: ولا يحسبن النبى الذين كفروا، وهو قول أبى الحسن، ويجوز أن يكون أضمر المفعول الأول، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا نفسهم سبقوا أو إياهم سبقوا، ويجوز أيضًا أن تقدره على حذف (أن) كأنه: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا[3]، هذه ثلاثة أوجه ذكرها الفارسى لتوجيه قراءة الإمام حمزة والتى وصفها الفارسى بالشذوذ، ويقوى هذه القراءة أن الكلام قبلها على لفظ الغيبة "لا يؤمنون – ينقضون عهدهم – لا يتقون – لعلهم يذكرون" ، فرد (يحسبن) فى

---

(١) معانى القرآن ١/٤١٦.

(٢) السبعة ٣,٧.

(٣) الحجة ٤/١٥٤، ١٥٥.

الغيبة على هذه الألفاظ المتكررة بلفظ الغيبة[1]. والتماس أوجه – ولو ضعيفة – لهذه القراءة أفضل من ردها ورميها بالشذوذ.

قال تعالى: ﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ (التوبة: ١١٧) قال الفراء: من قال: (كاد يزيغ) جعل فى (كاد يزيغ) اسمًا مثل الذى فى قوله: ﴿عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ ﴾ (الحجرات: ١١)، وجعل (يزيغ) به ارتفعت القلوب مذكرًا، كما قال تبارك وتعالى: ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا﴾ (الحج: ٣٧)، ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاء مِن بَعْدُ﴾ (الأحزاب: ٥٢) ومن قال: "تزيغ" جعل فعل القلوب مؤنثا؛ كما قال: ﴿ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ (المائدة: ١١٣)، وهو وجه الكلام، ولم يقل: "يطمئن"[2].

فى الآية الكريمة اختلاف بين القراء السبعة؛ حيث قرأ حمزة وحفص عن عاصم (يزيغ) بالياء، وقرأ الباقون وعاصم فى رواية أبى بكر بالتاء (تزيغ)[3]، وقد رجح الفراء القراءة الأخيرة، وهى قراءة الجماعة (تزيغ)، ولهذه القراءة أكثر من وجه: الوجه الأول: أن يكون ذهب إلى أن القلوب مرتفعة بـ (كاد) فلا يكون (تزيغ) فعلا مقدمًا، فإذا لم يكن مقدمًا قبح التذكير لتقدم ذكر الفاعل، والوجه الآخر أن ترفع (قلوب فريق) بـ (كاد) فيلحقه علامة التأنيث من حيث كان مسندًا إلى فعل مؤنث، وتكون على هذا فى (تزيغ) ضمير القلوب؛ لأن النية بـ (تزيغ) التأخير. أما من قرأ بالتذكير (يزيغ) فذكر مثل قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ (يوسف: ٣٠)، وفى (كاد) ضمير الشأن، فإذا اشتغل (كاد) بهذا

---

(١) انظر مثلا: الكشف ٤٩٣/١.

(٢) معانى القرآن ٤٥٤/١.

(٣) السبعة ٣١٩.

الضمير ارتفع القلوب بـ (يزيغ) فذكر وإن كان فاعله مؤنثا لتقدم الفعل[1]. وعمومًا فترجيح الفراء لقراءة (تزيغ) فى محله؛ لأن الجماعة عليها[2].

قال تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ (يونس: ٧١) قال الفراء: الإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر ، ونصبت الشركاء بفعل مضمر، كأنك قلت: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم. وكذلك هى فى قراءة عبد الله. وقد قرأها الحسن "وشركاؤكم" بالرفع، وإنما الشركاء هاهنا آلهتهم، كأنه أراد: أجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم. ولست أشتهيه؛ لخلافة للكتاب، ولأن المعنى فيه ضعف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تجمع[3].

وقبل الحديث عن القراءة الشاذة التى ردها الفراء، نذكر أولا توجيهه للقراءة المتواترة "فأجمعوا أمركم وشركاءكم" حيث ذكر أن (الشركاء) منصوبة بفعل مضمر أى: وادعوا شركاءكم، والأوجه أن تكون الواو بمعنى (مع) أى: أجمعوا أمركم مع شركائكم، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

أما قراءة أبى عبد الرحمن والحسن وابن أبى إسحاق وعيسى الثقفى وسلام ويعقوب، وقد رويت عن أبى عمرو[4] "فأجمعوا أمركم وشركاؤكم" فقد ردها الفراء؛ لمخالفتها لرسم المصحف، ولضعف المعنى؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تجمع، وقد التمس النحاة لهذه القراءة الشاذة أكثر من وجه، فقد ذكر ابن

---

(١) انظر مثلا: الحجة ٤/٢٣٧، والكشف ١/٥١. والكشاف ٢/٣٣٨.

(٢) انظر مثلا: النشر ٢/٢٧١.

(٣) معانى القرآن ١/٤٧٣.

(٤) انظر مثلا: المحتسب ١/٣١٤.

جنى وغيره أن الرفع على العطف على الضمير فى (أجمعوا) وساغ عطفه عليه من غير توكيد للضمير فى (أجمعوا) من أجل طول الكلام بقوله: أمـــركم، وإذا جاز قول الله تعالى: ما أشركنا ولا آباؤنا وأن نكتفى بطول الكلام بـــ (لا) وإن كانت بعد حرف العطف، كان الاكتفاء من التوكيد بما هو أطول من (لا) وهـــو أيضًا قبل الراء ، كما أن التوكيد لو ظهر لكان قبلها أحرى[١] .

قال تعالى: ﴿ ارْجِعُواْ إِلَى أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ ﴾ (يوسف: ٨١) قال الفراء: ويقرأ سُرِّق ولا أشتهيها؛ لأنها شاذة، وكأنه ذهب إلى أنـــه لا يستحل أن يُسرّق ولم يسرق[٢] ، ومعنى (سُرِّق): أى علم أنـــه ســـرق أواتهـــم بالسرقة، والقراءة المتواترة آكد [٣] .

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ إِنَّ اللّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَـــقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْـــتَجَبْتُمْ لِـــي فَلاَ تَلُومُونِي وَلُومُواْ أَنفُـــسَكُم مَّـــا أَنَـــاْ بِمُـــصْرِخِكُمْ وَمَـــا أَنـــتُمْ بِمُـــصْرِخِيَّ﴾ (إبراهيم: ٢٢).

قال الفراء: وقد خفض الياء من قوله: (بمصرخى) الأعمش ويحيى بن وثاب. ولعلها وهم من القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظن أن الباء فى (بمصرخى) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك[٤].

---

(١) المحتسب ٣١٤/١ وانظر أيضًا: الكشاف ٣٧٤/٢.

(٢) معانى القرآن ٥٣/٢.

(٣) انظر مثلا: معانى القرآن وإعرابه ١,٢/٣ والكشاف ٤٨٩/٢.

(٤) معانى القرآن ٧٥/٢.

والقراءة التى ردها الفراء قراءة متواترة قرأ بها حمزة[1]، وقد طعن فى هذه القراءة كثير من النحاة، قال الزجاج: وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف، وقال النحاس: صار هذا – أى رد هذه القراءة – إجماعًا ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ، وقال الزمخشرى: هى قراءة ضعيفة... [2] ، وقد دافع عن هذا القراءة أبو على الفارسى، ومكى بن أبى طالب، وأبو حيان.

وقال قطرب: هى لغة فى بنى يربوع. قال مكى: وقد وعَدَّ بعض الناس هذه القراءة لحنا، وليست بلحن، إنما هى مستعملة[3]، وقال الفارسى بعد أن ذكر لها وجهًا من القياس تحمل عليه: فإذا كانت هذه الكسرة فى الياء على هذه اللغة وإن كان غيرها أفشى منها وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن؛ لاستفاضة ذلك فى السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنا[4].

والغريب أن الفراء وهو أحد أعمدة الكوفيين الذين يقيسون على الشاذ، وعلى البيت المجهول، يرد هذه القراءة وقد وردت فى قول الأغلب العجلى:

قال لها حل لك يا تافىٍّ قالت له ما أنت بالمرضىِّ

---

(١) السبعة ٣٦٢.

(٢) انظر مثلا: معانى القرآن وإعرابه ١٣/٣.، والكشاف ٥٣٦/٢.

(٣) الكشف ٢٦/٢.

(٤) الحجة ٣/٥. وانظر: البحر المحيط ٢٢/٦..

وقال النابغة:

علىً لعمر ونعمــة بعــد نعمــة .....[1]

قال تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاء إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ (الإسراء: ١,٢) قال الفراء: قرأها ابن عباس وابن مسعود: (علمتَ) بنصب التاء، حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء قال: وحدثنى هشيم عن أبى بشر عن سعيد بن جبير (لقد علمتَ) مثله بنصب التاء. حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء قال: وحدثنى قيس وأبو الأحوص جميعًا عن أبى إسحاق عن شيخ من مراد عن على أنه قال: والله ما علم عدو الله إنما علم موسى. وكان يقرأ (علمتُ) برفع التاء. وفسره الكلبى بإسناده على قراءة علىّ وتفسيره. وأما ابن عباس وابن مسعود فقالا: قد قال الله عز وجل "وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم" قال الفراء: والفتح أحب إلى. وقال بعضهم: قرأ الكسائى بالرفع، فقال: أخالفه أشد الخلاف[2].

(علمت) قرأها الكسائى وحده من السبعة بضم التاء، وقرأها الباقون بفتح التاء[3]، وحجة الكسائى أن موسى عليه السلام أخبر عن نفسه بصحة ذلك، أما حجة الجمهور فهي أن فرعون ومن معه قد علموا صحة ما أتاهم به موسى عليه السلام، وقراءة الجمهور أرجح؛ لقوة المعنى والإجماع، قال الزجاج:

---

(١) انظر مثلا: خزانة الأدب ٣٢/٣. والهمع ٤٣٦/٢.

(٢) معانى القرآن ١٣٢/٢.

(٣) السبعة ٣٨٦.

والأجود فى القراءة (علمتَ) بفتح التاء؛ لأن علم فرعون بأنها آيات من عند الله أوكد فى الحجة[١].

قال تعالى على لسان زكريا عليه السلام: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ (مريم: ٥، ٦) قال الفراء: يرثنى تقرأ جزمًا ورفعًا، قرأها يحيى ابن وثاب جزمًا، والجزم الوجه؛ لأن (يرثنى) من آية سوى الأولى فحسن الجزاء. وإذا رفعت كانت صلة للوليّ: هب لى الذى يرثنى[٢].

وكلام الفراء يوهم بأن القراءة بالجزم (يرثنى) شاذة، بل هى متواترة قرأ بها من السبعة أبو عمرو والكسائى، وقرأ الباقون بالرفع[٣]. وحجة من جزم أنه جعل (يرثنى) جوابًا للطلب، فجزمه وعطف عليه، وحجة من رفع أنه جعل (يرثنى) صفة لـ (ولى)[٤]، وأرى – والله أعلم – أن القراءة بالرفع هى الوجه؛ لأنه إنما سأل زكريا وليًا وارثًا علمه ونبوته، فليس المعنى على الجواب؛ لأن الولى يكون غير وارث، فليس المعنى: إن وهبت لى وليا يرثنى، كما أن الجماعة على الرفع، ويقوى ذلك أيضًا أن (وليا) رأس آية، فاستغنى الكلام عن الجواب[٥].

---

(١) معانى القرآن وإعرابه ١,٢/٣ وانظر: الحجة ١٢٣/٥.

(٢) معانى القرآن ١٦٢/٢.

(٣) السبعة ٤,٧.

(٤) انظر مثلا: الحجة ١٩١/٥ والكشف ٨٤/٢ والكشاف ٩٤/٣.

(٥) انظر مثلا: الكشف ٨٤/٢.

قال تعالى: ﴿ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ (طه: ٨١) قال الفراء: (فيحل) الكسر فيه أحب إلى من الضم؛ لأن الحلول ما وقع من يَحُل ، ويحِل: يجب، وجاء التفسير بالوجوب لا بالوقوع[١].

ففى قوله تعالى: "فيحل" قراءتان، الأولى (فيحِل) بكسر الحاء وهى قراءة الجماعة عدا الكسائى، والأخرى (فيحُل) بضم الحاء وهى قراءة الكسائى وحده من السبعة[٢]، وحجة الجمهور أن (حَلّ يحِل) بمعنى استحق له أو عليه وهذا يحمل معنى الوجوب من حلّ الدين يحل إذا وجب أداؤه. أما (حل يَحُل) ففيه معنى النزول أى ينزل بكم من قولهم: حلّ فى المكان يَحُل حلا، إذا نزل به، وحل عليه أمر الله يحل حلولا. وقراءة الجماعة بالكسر (يَحِل) أولى؛ لأن أكثر القراء عليها، ولورودها فى القرآن الكريم ﴿ ويَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴾ (هود: ٣٦) ، وقوله تعالى: ﴿ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (طه: ٨٦).

قال تعالى: ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّى أَنسَوْكُمْ ذِكْرِي ﴾ (المؤمنون: ١١٠) قال الفراء: سُخْريا وسِخْريا، وقد قرئ بهما جميعًا ، والضم أجود. قال الذين كسروا: ما كان من السخرة فهو مرفوع، وما كان من الهزؤ فهو مكسور[٣].

---

(١) معانى القرآن ١٨٨/٢.

(٢) السبعة ٤٢٢.

(٣) معانى القرآن ٢٤٣/٢.

اختلف القراء فى ضم السين وكسرها فى (سخريا)؛ فقرأها نافع وحمزة والكسائى بالضم، وقرأها الباقون بالكسر[1]، وحجة الكسر أنهم جعلوه من الاستهزاء، وحجة الضم أنهم جعلوه من التسخير وهو الخدمة، وقد رجح الفراء القراءة بالضم، وقد خالفه فى ذلك الزجاج والفارسى ومكى، حيث رجحوا الكسر فى هذا الموضع ، قال مكى: والكسر الاختيار لصحة معناه، ولشبهه بما بعده، ولأن الأكثر عليه، ورجح الزجاج الكسر لاتباع الكسر فى قوله (سِخْرِيا)[2].

قال تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (الفرقان: ٦٨، ٦٩) قال الفراء: قرأت القراء بجزم (يضاعف)، ورفعه عاصم، والوجه الجزم؛ وذلك أن كل مجزوم فسّرته ولم يكن فعلا لما قبله فالوجه فيه الجزم، وما كان فعلا لما قبله رفعته. ومثله فى الكلام: إن تكلمنى توصنى بالخير والبر أقبلْ منك.... ورفع عاصم لأنه أراد الاستئناف، كما تقول: إن تأتنا نكرمك نعطيك كل ما تريد، لا على الجزاء[3]، أولا القراءة بالرفع لعاصم فى رواية أبى بكر، ولابن عامر، وقد قرأ الباقون وحفص عن عاصم بالجزم[4]. وحجة الجمهور أنه جعل (يضاعف) بدلا من (يكنْ) وهذا ما اختاره الفراء وغيره من النحاة[5]. أما من رفع فعلى القطع والاستئناف. وقراءة الجماعة أولى

---

(١) السبعة ٤٤٨.

(٢) معانى القرآن وإعرابه ٢١/٤ والحجة ٣,٢/٥ والكشف ١٣١/٢.

(٣) معانى القرآن ٢٧٣/٢.

(٤) السبعة ٤٦٧.

(٥) انظر مثلا: الحجة ٣٥١/٥ والكشف ١٤٧/٢ ومعانى القرآن وإعرابه ٦/٤..

لاتصال الكلام؛ فتضعيف العذاب لقى جزاء الآثام فى المعنى، فلما كان إياه أبدله منه.

قال تعالى: ﴿ أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا ﴾ (الفرقان: ٧٥) قال الفراء: يَلْقون و (يُلَقَّون)، كل قد قرئ به، ويَلْقون أعجب إلىّ؛ لأن القراءة لو كانت على (يُلَقّون) كانت بالباء فى العربية؛ لأنك تقول: فلان يتلقى بالسلام وبالخير، وهو صواب يُلَقَّونه ويُلَقَّون به، كما تقول: أخذت بالحظام وأخذته[١].

صحح الفراء القراءتين المتواترتين – يَلْقون لحمزة وابن عامر والكسائى، ويُلَقَّون لبقية السبعة[٢] – إلا أنه رجح القراءة بالتخفيف، وأرى – والله أعلم – أن القراءة بالتشديد هى الأرجح؛ لأن القرآن جاء بالتشديد فى قوله تعالى: "ولقاهم نضرة وسرورا (الإنسان: ١١) كما أن أكثر القراء على التشديد[٣].

قال تعالى: ﴿ مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ (النمل: ٨٩) قال الفراء: قراءة القراء بالإضافة (فزعِ يومئذ)، ويَوْمئَذ، والإضافة أعجب إلىّ، وإن كنت أقرأ بالنصب؛ لأنه فزع معلوم، ألا ترى أنه قال: "لا يحزنهم الفزع الأكبر" فصيّره معرفة. فأن أضِيفَه فيكون معرفة أعجب إلى وهو صواب[٤]. أى أن الفراء يرجح القراءة بالإضافة مع التعريف (فزعِ

---

(١) معانى القرآن ٢/٢٧٥.

(٢) السبعة ٤٦٨.

(٣) انظر مثلا: الكشف ٢/١٤٩.

(٤) معانى القرآن ٢/٣،١.

يَوْمئذٍ) والقراءات الواردة فى الآية الكريمة كالتالى: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: (فزعٍ يومئذ) مضافًا، واختلف عن نافع فى الميم، فروى ابن جماز وقالون وأبو بكر بن أبى أويس، والمسيبي، وورش عنه (من فزعٍ يَوْمَئذٍ) غير منون، بفتح الميم. وروى عنه إسماعيل بن جعفر (من فزعٍ يومئذ) بكسر الميم، وقرأ عاصم وحمزة والكسائى: (من فزعٍ يومَئذٍ) بفتح الميم والتنوين، ولا يجوز مع التنوين فتح إلا فتح الميم، فإذا لم تنون (فزعا) جاز فيه الفتح والكسر[1]. وقد رجح الفراء قراءة (فزعٍ يومئذ) أضاف الفزع إلى (يوم)، وبنى اليوم على الفتح لإضافته إلى اسم غير متمكن ولا معرب وهو (إذ).

قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (الروم: ١٢) قال الفراء: قرأ أبو عبد الرحمن السلمى: (يُبْلَس) بفتح اللام، والكسر أجود، قال الشاعر:

يا صاح هل تعرف رسمًا مكرسا قال نعم أعرفه وأبلسا[2]

القراءة المتواترة بكسر اللام (يُبْلِس)، والمبلِس: الساكت المنقطع فى حجته اليائس من أن يهتدى إليها، تقول: ناظرت فلانا فأبلس، أى انقطع وأمسك ويئس من أن يحتج، والإبلاس أن يبقى الإنسان يائسًا ساكنا متحيرًا، أما القراءة الشاذة (يبلَس) بفتح اللام من أبلسه إذا أسكته[3]. ولا شك أن القراءة المتواترة أولى.

---

(١) السبعة ٤٨٧:

(٢) معانى القرآن ٣٢٣/٢.

(٣) انظر مثل الكشاف ٥،٢/٣.

قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ (الأحزاب: ٤٠) قال الفراء: معناه: ولكن كان رسول الله. ولو رفعت على: ولكن هو رسول الله، كان صوابًا، وقد قرئ به. والوجه النصب[١]. والفراء هنا رجح قراءة متواترة على قراءة شاذة وهى قراءة زيد بن على وابن أبى عبلة[٢].

قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا. رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ (الأحزاب: ٦٧، ٦٨) قال الفراء: قراءة العوام بالثاء إلا يحيى بن وثاب؛ فإنه قرأها (كبيرا) بالباء، وهى فى قراءة عبد الله. قال الفراء: لا نجيزه ، يعنى (كثيرًا)[٣]. وقد وهم الفراء فى ذلك؛ حيث ذكر أن يحيى بن وثاب وحده هو الذى قرأ (كبيرا)، وليس هذا صحيحًا، قال ابن مجاهد: اختلفوا فى الباء والثاء، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وحمزة والكسائى: (كثيرا) بالثاء ، وقرأ عاصم وابن عامر: (كبيرا) بالباء[٤]، وأخطأ الفراء حين رفض إجازة (كثيرا) على الرغم من تواترها، والنحاة على ترجيح (كثيرًا) إلا أنهم لم يرفضوا (كبيرا)، قال الفارسى مثلا: الكبر مثل العظم، والكبر وصف للَّعن بالكبر كالعظم. والكثرة أشبه بالمعنى؛ لأنهم يلعنون مرة ، فالكثرة أشبه بالمرار المتكررة من الكبر[٥]، واختار مكى (كثيرًا)؛ لأن الجماعة عليه،

---

(١) معانى القرآن ٢/٣٤٤.

(٢) انظر مثلا: المحتسب ١/٣٥. والبحر المحيط.٧/٢٣٦.

(٣) معانى القرآن ٢/٣٥١.

(٤) السبعة ٥٢٤.

(٥) الحجة ٥/٤٨١.

إلا أنه لم يرفض قراءة متواترة رويت عن عاصم وابن عامر ، رحمهما الله.

قال تعالى: ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ (سبأ: ٥) قال الفراء: يَعْزُب ويعزِب لغتان قد قرئ بهما، والكسرأحب إليّ[١]. والخلاف هنا فى قراءتين متواترتين، يعزب بضم الزاى وكسرها، فالكسر قراءة الكسائى والضم قراءة الباقين من السبعة[٢]. ويعزِب ويعزُب لغتان مثل يحشِر ويحشُر ويعكِف ويعكُف ويفسِق ويفسق. ويعزِب ويعزُب من البعد، يقال: عزَب عنى يعزُب ويعزِب إذا غاب[٣].

وأرى – والله أعلم – أن القراءتين إذا كانتا بمعنى واحد، فالاختيار ما عليه الجماعة ، وهذا ما لم يقله الفراء حيث رجح قراءة الكسائى وحده، على قراءة بقية السبعة.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ (الدخان: ٥١) قال الفراء: مَقَامٍ، وقرأها أهل المدينة (مُقَام) بضم الميم، والمقام بفتح الميم أجود فى العربية؛ لأنه المكان، والمُقام: الإقامة، وكل صواب[٤].

والترجيح هنا بين قراءتين متواترتين، الأولى بفتح الميم وهى قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى وعاصم وابن كثير من السبعة، ومن غير السبعة قرأ بها أبو رجاء وعيسى ويحيى والأعمش.

---

(١) معانى القرآن ٢/٣٥١.

(٢) السبعة ٥٢٦ والنشر ٢/١٣٤.

(٣) انظر مثلا: معانى القرآن وإعرابه ٤/١٨٢ والحجة ٦/٦، والكشاف ٣/٥٩٢.

(٤) معانى القرآن ٣/٤٤.

والأخرى بضم الميم، وهى قراءة نافع وابن عامر من السبعة، ومن غير السبعة قرأ بها أبو جعفر وشيبة والأعرج والحسن وقتادة[١].

وقد رجح الفراء قراءة الجماعة (مَقَام)، قال: لأنه المكان، يريد أنه اسم مكان من (قام) ، أما القراءة بالضم فعلى معنى المصدر أى إقامة، ويجوز أن تكون اسم مكان من (أقام)[٢].

قال تعالى: ﴿ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ (الحجرات: ١٤) قال الفراء: لا يلتكم: لا ينقصكم ولا يظلمكم من أعمالكم شيئا، وهى من لات يليت ، والقراء مجمعون عليها، وقد قرأ بعضهم: لا يألتكم، ولست أشتهيها؛ لأنها بغير ألف كتبت فى المصاحف، ولات يليت وألت يألت لغتان[٣].

وقول الفراء: القراء مجمعون على (يلتكم) غير صحيح؛ فقد قرأ (يألتكم) أبو عمرو من السبعة[٤]. وهى قراءة الحسن والأعرج من غير السبعة[٥]. أما قوله: إن (لات يليت وألت يألت) لغتان فصحيح، الأولى لغة أهل الحجاز، والأخرى (ألت يألت) لغة غطفان وأسد[٦]. وترجيح الفراء (لا يلتكم) صحيح

---

(١) انظر مثلا: السبعة ٥٩٣ والبحر المحيط ٤/٨..

(٢) انظر مثلا: الكشف ٢/٢٦٥.

(٣) معانى القرآن ٣/٧٤.

(٤) السبعة ٦,٦.

(٥) انظر مثلا البحر المحيط ١١٧/٨.

(٦) انظر مثلا: الكشاف ٢٦٢/٤ ومجاز القرآن ٢٢١/١.

أيضًا؛ أولا لأنها قراءة الجماعة، وثانيا لأن القراءة الأخرى خالفت الرسم المصحفى[1].

قال تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ (الطور: ٢٨) قال الفراء: (إنه) قرأها عاصم والأعمش والحسن بكسر الألف، وقرأها أبو جعفر المدنى ونافع (أنه) ، فمن كسر استأنف، ومن نصب أراد: كنا ندعوه بأنه بر رحيم، وهو وجه حسن. قال الفراء: الكسائى يفتح (أنه)، وأنا أكسر وإنما قلت: حسن ، لأن الكسائى قرأه[2].

فالفراء باختياره كسر همزة (إن) يرجح القراءة بها – وهى قراءة أبى عمرو وعاصم وابن كثير وابن عامر وحمزة – وقرأ بالفتح نافع والكسائى[3]. ولأجل قراءة الكسائى حسن الفراء الفتح، رغم أنه اختار ورجح الكسر.

قال تعالى: ﴿ لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ (النبأ: ٢٣) قال الفراء: حُدِّثت عن الأعمش أنه قال: بلغنا عن علقمة أنه قرأ: (لبثين)، وهى قراءة أصحاب عبد الله والناس بعد يقرءون: (لابثين)، وهو أجود الوجهين؛ لأن (لابثين) إذا كانت فى موضع تقع فتنصب كانت بالألف، مثل الطامع، والباخل عن قليل، واللَّبِث: البطىء، وهو جائز كما يقال: رجل طمع وطامع[4].

والفراء هنا يجيز القراءة بـ (لبثين) ويلتمس لها وجهًا، كما يقال: طمِع وطامع، إلا أنه مع ذلك يرجح القراءة الأخرى: لا بثين، وكلام الفراء يوحى بأن

---

(١) انظر مثلا: مجاز القرآن ٢٢١/١.

(٢) معانى القرآن ٩٣/٣.

(٣) السبعة ٦١٣.

(٤) معانى القرآن ٢٢٨/٣.

القراءة الأولى (لبثين) شاذة، وهذا ليس صحيحًا، بل هى قراءة متواترة قرأ بها من السبعة الإمام حمزة[1]، وقرأ بها من غير السبعة زيد بن على وابن وثاب، وعمرو بن ميمون، وعمرو بن شرحبيل، وطلحة والأعمش وقتيبة[2].

وكلام الفراء كثيرًا ما يوحى بأن القراءة شاذة، كما فعل هنا، حيث نسب القراءة للأعمش وغيره، دون أن ينسبها لحمزة أولا، وهو أحد القراء السبعة.

قال تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴾ (الانفطار: ٧) قال الفراء: قرأها الأعمش وعاصم: (فعَدَلَك) مخففة، وقرأها أهل الحجاز: (فعدّلك) مشددة فمن قرأها بالتخفيف فوجهه – والله أعلم –: فصرفك إلى أى صورة شاء إما حسن أو قبيح. ومن قرأ بالتشديد فعدّلك فإنه أراد – والله أعلم –: جعلك معتدلا معدل الخلق وهو أعجب الوجهين إلى، وأجودهما فى العربية[3].

فى الآية الكريمة قراءتان، الأولى بالتخفيف: (فعدلك) وهى قراءة عاصم وحمزة والكسائى – وقد نسبها الفراء للأعمش وعاصم فقط – والأخرى: فعّدلك وهى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو ابن عامر[4]، وقد رجح الفراء القراءة الأخيرة وهى قراءة الجماعة.

هذه هى القراءات التى اختارها الفراء والتى رجحها على غيرها من القراءات ، ويمكن أن نجمل ما قلناه فى الملاحظات التالية:

---

(١) السبعة ٦٦٩.

(٢) انظر مثلا: البحر المحيط ٤١٣/٨.

(٣) معانى القرآن ٢٤٤/٣.

(٤) السبعة ٦٧٤.

الملاحظة الأولى: أن الفراء رد بعض القراءات المتواترة ففى قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ﴾ (البقرة: ٢٢٩) رد الفراء قراءة حمزة: إلا أن يُخافا، وقال عنها: ولا يعجبنى ذلك... وقد وصف قراءته فى موضع آخر بالشذوذ، ففى قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُواْ إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ ﴾ (الأنفال: ٩٥) ذكر الفراء أن حمزة قرأها بالياء، ثم عقب بقوله: ولا أحبها – أى القراءة – لشذوذها والقراءة التى وصفها بالشذوذ قرأ بها ابن عامر، وعاصم فى رواية حفص.

الملاحظة الثانية: أن الفراء ذكر بعض القراءات المتواترة على أنها شاذة، ففى الآية الكريمة ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ (مريم: ٥، ٦) ذكر الفراء أن يحيى بن وثاب قرأ (يرثنى) جزمًا، وكلام الفراء يوهم بأن القراءة شاذة، وهذا غير صحيح فالقراءة متواترة قرأ بها أبو عمرو والكسائى.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ (الأحزاب: ٦٨) ذكر الفراء أن يحيى بن وثاب قرأ (كبيرا) بالباء، مما يوهم بأن هذه القراءة شاذة، وهذا ليس صحيحًا، بل هى قراءة متواترة قرأ بها عاصم وابن عامر.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾ (النبأ: ٣) حيث ذكر أن علقمة قرأ: (لبثين)، مما يوهم بأن هذه القراءة شاذة، وهذا غير صحيح فالقراءة متواترة قرأ بها حمزة... والأولى أن ينسب الفراء القراءة إلى أحد القراء السبعة، فإن لم يقرأ بها أحد السبعة، نسبها إلى باقى العشرة، فإن لم يقرأ بها أحد من العشرة، نسبها إلى قراء الشواذ...

الملاحظة الثالثة: هناك أسس ومعايير وضعها الفراء لترجيح قراءة على أخرى أو لاختيار قراءة، من هذه الأسس (وجود قراءة شاذة ترجح معنى قراءة متواترة) ، فقد تتساوى القراءتان إلا أن الفراء يستند إلى قراءة شاذة لترجيح قراءة على أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ ﴾ (البقرة: ٢١٠)، رجح الفراء القراءة برفع (الملائكة) على القراءة بالخفض؛ لوجود قراءة شاذة تعد تفسيرًا لهذه القراءة وهى قراءة عبد الله "هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة".

ومن هذه الأسس صحة المعنى، وعلى هذا الأساس قد يرد القراءة لضعف المعنى، ففى قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُم ﴾ (يونس: ٧١) ذكر الفراء أن الحسن قرأ (وشركاؤكم) بالرفع ، قال: ولست أشتهيه لخلافه الكتاب ولأن المعنى فيه ضعف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تجمع.

ومن أسس اختيار القراءة ما جاء على الأصل من كلام العرب ، وعلى هذا الأساس يرجح الفراء القراءة التى ورد لها نظير من كلام العرب ففى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (الروم: ١٢) رجح الفراء القراءة بكسر اللام فى (يبلس) مستشهدًا على ذلك بقول العجاج:

يا صاح هل تعرف رسما مكرسا قال نعم أعرفه وأبلسا

ومن أسس ترجيح القراءة موافقة الرسم المصحفى. وبأسلوب المغايرة نقول: إن الفراء رد بعض القراءات لمخالفتها الرسم المصحفى.

فقد رجح الفراء قراءة (لايلتكم) فى قوله تعالى: ﴿ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ﴾ (الحجرات: ١٤) وهى القراءة المختارة عنده، وقد رد القراءة الأخرى:

لا يألتكم، على الرغم من أنها قراءة أبى عمرو من السبعة، وقراءة الحسن والأعرج من غير السبعة، وسبب رده لهذه القراءة مخالفتها للرسم المصحفى ، قال الفراء: ولست أشتهيها؛ لأنها بغير ألف كتبت فى المصاحف. ويبدو أن هذا الأساس معتبر عند الفراء، فهو يتشدد فى موافقة الرسم المصحفى ، فلمخالفة القراءة السابقة للرسم المصحفى ردها الفراء، على الرغم من أنها قراءة أبى عمرو وغيره، وعلى الرغم من أنها لغة غطفان وأسد، يقولون: ألت يألت.

الملاحظة الرابعة: من خلال اختيارات الفراء السابقة وترجيحاته لبعض القراءات لاحظت أن الفراء لا يعتد بالإجماع، وأقصد بالإجماع إجماع القراء أو النحاة، فالفراء أحيانا يرجح قراءة على الرغم من انفراد قارئ بها، وأحيانا يرجح قراءة أجمع النحاة على ترجيح غيرها.

فقد رجح الفراء قراءة (يعزِب) بكسر الزاى على القراءة بضمها فى قوله تعالى: ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ (سبأ: ٣) والقراءة بالكسر قراءة الكسائى وحده، أما القراءة بالضم فعليها أكثر القراء وهى قراءة السبعة عدا الكسائى، وعلى الرغم من ذلك اختار الفراء قراءة الكسائى وحده.

وقد اختار الفراء القراءة بالتشديد فى (يطّهّرن) فى قوله تعالى: وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ ورجحها على القراءة الأخرى (يَطْهُرْنَ) على الرغم من أن القراءة الأخيرة عليها أكثر القراء فهى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر وعاصم فى رواية حفص.

* *

ثالثا: اختيارات الفراء فى المسائل النحوية:

جاءت بعض المسائل النحوية فى معانى القرآن معبرة عن نحو الفـراء أو بعبارة أخرى عن اختيارات الفراء التى رجحها ، وهذه الاختيارات قد تخالف رأى الكسائى، وقد تخالف الجمهور ، الكسائى والبصريين.

وهذه المسائل هى:

١- العطف على موضع إن قبل تمام الخبر.

٢- تقديم معمول الإغراء

٣- مجىء (إلا) بمعنى الواو.

٤- إضمار الخافض وبقاء عمله.

٥- حذف جواب الشرط.

٦- عدم جواز تقديم المنصوب على جواب الشرط.

٧- وزن أشياء.

العطف على موضع إن قبل تمام الخبر:

المعروف أن هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ فالكوفيون يجيزون العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر، والبـصريون لا يجيزون ذلك. وإذا كان الكوفيون – الكسائى والفراء – متفقين على جواز هـذا العطف، فإنهم اختلفوا بعد ذلك؛ فالكسائى يجيز هذا العطف على كل حال ، وقد خالفه الفراء فى ذلك حيث ذهب إلى أنه لا يجوز إلا فيما لم يظهر فيـه عمـل

إن[1]. وعلى ذلك فالكسائى يجيز "إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان. ولا يجيز الفراء ذلك؛ قال: ولا أستحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب فى (عبد الله) ، وقد كان الكسائى يجيزه لضعف (إن) وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا:

فمن يك أمسى بالمدينة رحلـه فـإنى وقيـارًا بهـا لغريـب

وقيار، ليس هذا بحجة للكسائى فى إجازته (إن عمرا وزيد قائمان)؛ لأن (قيارًا) قد عطف على اسم مكنى عنه، والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل فى (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون)؛ لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع فى حال، والذين قد يقال: اللذون فيرفع فى حال؛ يريد قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى ﴾ (المائدة: ٦٩) [2].

فالفراء خالف أولا جمهور البصريين حيث أجاز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر، ثم خالف الكسائى حيث قصر ذلك على ما لا يتبين فيه الإعراب أو ما لا يظهر فيه عمل (إن)، أى أن الفراء يشترط خفاء الإعراب لئلا يتنافر اللفظ، والكسائى لا يشترط خفاء الإعراب[3].

---

(١) انظر مثلا: الإنصاف ١٨٥/١ والكتاب ١١٥/١ ومجالس ثعلب ٢٦٢/١.

(٢) معانى القرآن ٣١/١..

(٣) انظر فى ذلك: أسرار العربية ١٥٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢ والبحر المحيط ٢٣٩/٧.

تقديم معمول الإغراء:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقدم معمول الإغـراء، وقـد اختـار الفراء هذا الرأى مخالفًا بذلك مذهب الكسائى الذى أجاز تقدم معمول الإغـراء؛ نحو: " زيدًا عليك وعمرًا عندك وبكرًا دونك"[1] ، وقد استشهد الكـسائى علـى جواز هذا التقدم بقوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء: ٢٤) قال الكسائى: (كتاب) منصوب على الإغراء بـ (عليكم)، وبقول الراجز:

يـا أيهـا المـائح دلـوى دونكـا

والتقدير: دونك دلوى، فدلوى فى موضع نصب بـ (دونك) فدل علـى جواز تقديمه[2]. وقد رد الفراء استشهاد الكسائى بالآية الكريمة وبالرجز، حيث ذهب إلى أن (كتاب) منصوب على المصدر بفعل مقدر أى كتب عليكم كتابًا، أما الرجز فالكسائى يرى أن (الدلو) فى موضع نصب ، وخالفه الفراء حيث ذهـب إلى أن (الدلو) رفع كقولك: زيد فاضربوه ، والعرب تقـول: الليـل فبـادروا، وتنصب (دلوى) بمضمر فى الخلفة كأنك قلت: دونك دلوى دونك[3].

بقى أن نشير إلى أمرين، أولهما: أن الفراء لم يصرح باسـم الكـسائى الذى أجاز تقدم معمول الإغراء، بل اكتفى بقوله: وقد قال بعض أهـل النحـو: معناه عليكم كتاب الله، والأمر الآخر: أن رد الفراء استشهاد الكـسائى بالآيـة

---

(١) انظر فى هذه المسألة: الإنصاف ٢٢٧/١ وشرح الجمل ٢٩٤/٢ والهمع ٨٢/٣.

(٢) معانى القرآن للكسائى ١١٣ ومشكل إعراب القرآن ١٨٦/١ والتبيـان ١٧٥/١ وشـرح الأشمونى ٢,٥/٢.

(٣) معانى القرآن ٢٦/١..

والرجز صار متداولا بين النحاة عند ردهم لمذهب الكسائى؛ فالنحاة من بعد الفراء ت ٢٠٧هـ ذهبوا إلى أن (كتاب) منصوب على المصدر بفعل مقدر[١] كما ذهبوا إلى أن (دلوى) فى موضع رفع.. [٢].

مجىء (إلا) بمعنى الواو:

يذكر النحاة أن الكوفيين والأخفش يجيزون أن تجىء إلا عاطفة، أو بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو[٣]. وهذا الكلام يحتاج إلى مناقشة ومراجعة لأقوال الفراء فى كتابه معانى القرآن، فقد ذكر نحاة البصرة أن الكوفيين استشهدوا على مجىء (إلا) بمعنى الواو بقوله تعالى: ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ (البقرة: ١٥٠) وبالرجوع إلى كلام الفراء فى معانى القرآن وجدت الآتى: قوله: "إلا الذين ظلموا" معناه: إلا الذين ظلموا منهم، وقد قال بعض النحويين: إلا فى هذا الموضع بمنزلة الواو، كأنه قال: لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا. فهذا صواب فى التفسير، خطأ فى العربية؛ إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو، كقولك: لى على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة، تريد (إلا) الثانية أن ترجع على الألف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت: اللهم إلا مائة، فالمعنى: له على ألف ومائة، وأن تقول: ذهب الناس إلا أخاك اللهم إلا أباك، فتستثنى الثانى، تريد: إلا أباك وإلا أخاك، كما قال الشاعر:

---

(١) انظر مثلا: مشكل إعراب القرآن ١٨٦/١ والكشاف ٤٣٥/١ والتبيان ١٧٥/١.

(٢) انظر مثلا: الإنصاف ٢٢٨/١ وأسرار العربية ١٦٥ والخزانة ٢/٦...

(٣) انظر مثلا: الجنى الدانى ٥١. أسرار العربية ١١٦ والتبيين ٤٠٣ ومعانى القرآن للأخفش ١٥٢/١ والمغنى ٨٤.

ما بالمدينـــة دار غيـــر واحـــدة دار الخليفـــــــة إلا دار مروانـــــــا

كأنه أراد: ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان [١].

والملاحظ أن الفراء ذكر قول بعض النحويين[٢] بأن إلا فى هذا الموضع بمعنى الواو، وقد رد هذا القول، حيث ذكر أنه صواب فى التفسير خطـــأ فـــى العربية؛ فـــ (إلا) لا تأتى بمعنى الواو إلا إذا عطفتها على استثناء قبلها.

ومن الشواهد التى ذكر البصريون أن الكوفيين يستشهدون بهـــا علـــى مجىء إلا بمنزلة الواو، قوله تعالى: ﴿ لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ ﴾ (النساء: ١٤٨) أى: ومن ظلم لا يحب أيضًا الجهر بالـــسوء منـــه، وبالرجوع إلى معانى القرآن للفراء وجدته يقول: قد يكون (من) فى الـــوجهين نصبًا على الاستثناء على الانقطاع من الأول. وإن شئت جعلت (من) رفعًـــا إذا قلت (ظُلم)، فيكون المعنى: لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم. وهو الضيف إذا أراد النزول على رجل فمنعه فقد ظلمه، ورخص له أن يذكره بما فعل؛ لأنه قد منعه حقه، ويكون "لا يحب الله الجهر بالسوء من القول" كلامًا تامًّا، ثم يقول: إلا الظالم فدعوه، فيكون مثل قول الله تبارك وتعالى: ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ فإن الظالم لا حجة له ، وكأنه قال: إلا من ظلم فخذوه[٣]. وكلام الفراء لا يدل على أنه يرى أن (إلا) فى الآيـــة الكريمـــة بمعنى الواو.

---

(١) معانى القرآن ٩/١.

(٢) وهما الأخفش وأبو عبيدة، انظر: معانى القرآن للأخفش ١٥٢/١ والمغنى ٨٤.

(٣) معانى القرآن ٢٩٣/١.

والآية الثالثة التى ذكر البصريون أن الكوفيين يستشهدون بها على هذا المعنى قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (النمل ١٠، ١١) قال الفراء: وقد قال بعض النحويين: إن (إلا) فى اللغة بمنزلة الواو، وإنما معنى الآية: لا يخاف لدى المرسلون ولا من ظلم ثم بدله حسنًا، وجعلوا مثله قوله تعالى: ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ أى ولا الذين ظلموا ، ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا؛ لأنى لا أجيز: قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم. إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذى بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلا. وقد أراه جائزًا أن تقول: عليك ألف سوى ألف آخر ، فإن وضعت (إلا) فى هذا الموضع صلحت وكانت (إلا) فى تأويل ما قالوا. فأما مجرّدة قد استثنى قليلها من كثيرها فلا. ولكن مثله مما يكون فى معنى إلا كمعنى الواو وليست بها[١].

هذه هى الآيات التى ذكر البصريون أن الكوفيين يستشهدون بها على مجيء (إلا) بمعنى الواو، وقد رأينا الفراء يمنع بمجيء إلا بمعنى الواو إلا إذا عطفت على استثناء قبلها. كما رأيناه يحكى قول القائلين بمجئ إلا بمعنى الواو فى الآيات السابقة، ويراه جائزًا فى التفسير خطأ فى العربية؛ لأن (إلا) عنده لا تأتى بمعنى الواو على كل حال.

ومن هنا نرى عدم دقة نحاة البصرة[٢] حين نسبوا هذا الرأى – مجئ إلا بمعنى الواو للكوفيين – فالفراء كما رأينا لا يرى مجيء إلا بمعنى الواو إلا إذا

---

(١) معانى القرآن ٢٨٨/٢.

(٢) انظر مثلا: الإنصاف ٢٦٨/١ وأسرار العربية ١١٦ والتبيين ٤٠٣ وشرح التسهيل ٢٦٨/٢ والجنى الدانى ٥١. والمغنى ٨٤ وارتشاف الضرب ١٤٩٧/٣ والهمع ٢٠٣/٢.

عطفت على استثناء قبلها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالفراء منع أن تكون (إلا) بمعنى (مع) فى الآيات السابقة، وهى الآيات التى ذكر البصريون أن الكوفيين يستشهدون بها.

إضمار الخافض وإبقاء عمله:

ذكر الأنبارى أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يجوز الخفض فى القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض نحو ألف الاستفهام، نحو قولك للرجل: "آلله ما فعلت كذا"، وهاء التنبيه نحو": ها الله"(١).

وبالرجوع إلى كتاب معانى القرآن وجدت الفراء لا يجيز إعمال حرف الخفض مضمرًا إلا مع القسم، أما الكسائى فيجيز إعماله مطلقًا؛ قال الفراء: والعرب تلقي الواو من القسم ويحفضونه سمعناهم يقولون: آللهِ لتفعلن، فيقول المجيب: آلله لأفعلن؛ لأن المعنى مستعل والمستعمل يجوز فيه الحذف(٢). أما إعمال حرف الخفض فى غير القسم فلا يجيزه الفراء، والنصوص التالية توضح ذلك، قال تعالى: ﴿ بَغْياً أَن يُنَزِّلُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾ (البقرة: ٩٠) قال الفراء: موضع (أن) جزاء، وكان الكسائى يقول فى (أن) هى فى موضع خفض؛ وإنما هى جزاء(٣). فالكسائى يذهب إلى أن (أن) فى موضع خفض، لأنه يجيز إعمال حرف الخفض مضمرًا، أما الفراء فلا يجيز ذلك، والدليل أنه ذهب إلى أن (أن) جزاء، وليست فى موضع خفض.

---

(١) الإنصاف ٣٧٨/١ وانظر الأصول ٤٣١/١.

(٢) معانى القرآن ٤١٣/٢.

(٣) معانى القرآن ٥٨/١ وانظر: البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٤/١.

ومن النصوص التى توضح رأى الفراء ما ورد فى قوله تعالى: ﴿ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا ﴾ (البقرة: ٢٣٠) قال الفراء: فلا جناح عليهما فى أن يتراجعا أن فى موضع نصب إذا نزعت الصفة، كأنك قلت: فلا جناح عليهما أن يراجعها، قال: وكان الكسائى يقول: موضعه خفض. قال الفراء: ولا أعرف ذلك[١]. فالفراء هنا يخالف الخليل والكسائى والزجاج وغيرهم فى أن موضع (أن) خفض على إسقاط (فى) ومعنى إرادتها فى الكلام[٢].

ومن النصوص أيضًا ما ورد فى قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴾ (مريم: ٩٠، ٩١) قال الفراء: (أن دعوا) أى لأن دعوا، ومن أن دعوا، وموضع (أن) نصب لاتصالها ، والكسائى كان يقول: موضع (أن) خفض[٣].

فالكسائى يرى أن (أن) فى موضع خفض؛ لأنه يجيز إعمال حرف الخفض مضمرًا، أما الفراء فلا يجيز ذلك لذلك ذهب إلى أن (أن) فى موضع نصب، ففى موضع (أن) ثلاثة أوجه: أن يكون مخفوضا ، وهذا رأى الكسائى، أو يكون منصوبًا بتقدير سقوط اللام أى هدًّا لأن دعوا ، وهذا رأى الفراء. أو يكون مرفوعًا بأنه فاعل (هدًّا)، أى هدها دعاءُ الولد للرحمن[٤].

ومن النصوص أيضًا ما ورد فى قوله تعالى: ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾ (غافر: ٧١) قال الفراء: ذكر الكلبى عن أبى صالح عن

---

(١) معانى القرآن ١٤٨/١ وانظر الكشاف ٣٤٩/١.

(٢) انظر مثلا: معانى القرآن للكسائى ٩١ ومعانى القرآن وإعرابه ٢٦٥/١.

(٣) معانى القرآن ١٧٣/٢ وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٩/٣.

(٤) الكشاف ١٢٩/٣.

ابن عباس أنه قال: وهم فى السلاسل يسحبون، فلا يجوز خفض السلاسل والخافض مضمر؛ ولكن لو أن متوهمًا قال: إنما المعنى إذ أعناقهم فى الأغلال وفى السلاسل يسحبون جاز الخفض فى السلاسل على هذا المذهب[1].

فالفراء يرفض توجيه قراءة ابن عباس بخفض (السلاسل) على أن الخافض عمل مضمرًا، بل جعل الخفض من قبيل الحمل على التوهم، وقد جاءت عبارته صريحة: "فلا يجوز خفض السلاسل والخافض مضمر".

من خلال النصوص السابقة يتبين لنا أن الفراء يجيز الخفض فى القسم فقط بإضمار حرف الخفض من غير عوض، أما فى غير القسم فلا يجيز إضمار الخافض مع بقاء عمله، وقد رأيناه يخالف شيخه الكسائى فى ذلك، بل ويخالف بعض البصريين فى توجيههم بعض الآيات على إعمال حرف الخفض مضمرًا.

ومن هنا يتبين لنا عدم دقة بعض النحاة[2]، حيث نسبوا إعمال حرف الخفض مضمرًا للكوفيين، وقد رأينا الفراء يرفض هذا الإعمال فى غير القسم.

حذف جواب الشرط:

ذهب الفراء إلى أن جواب الشرط يجوز حذفه إذا كان المعنى معروفا والعرب قد تترك جواب الشيء المعروف معناه، كقول امرئ القيس:

فأقسم لو شيء أتانا رسولُه سواك ولكن لم تجد لك مدفعا

---

(١) معانى القرآن ١١/٣.

(٢) انظر مثلا: الإنصاف ٣٧٨/١ والمقتضب ٣٢١/٢ والأصول ٤٣١/١ وارتشاف الضرب ١٧٦٧/٤ والهمع ٣٨٣/٢.

وعلى هذا الأساس – حذف جواب الشرط – خرج الفراء كثيرًا من آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ (هود: ١٧) قال الفراء: ولم يأت لقوله تعالى: "أفمن كان على بينة من ربه" جواب بين، كقوله فى سورة محمد ﷺ: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ (محمد: ١٤)، وقد ذكر آيات أخرى ورد فيها حذف الجواب مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ﴾ (الرعد: ٣١) فلم يؤت له بجواب، وقد يفسره بعض النحويين يعنى أن جوابه: "وهم يكفرون بالرحمن" والأول أشبه بالصواب. ومثله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (السجدة: ١٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ﴾ (الأنعام: ٩٣) ، وقوله فى سورة الزمر: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاء اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّه ﴾ (الزمر: ٩) وكفى قوله: ﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ من ذلك. فهذا مما ترك جوابه[١].

لحذف جملة جواب الشرط شروط ذكرها النحاة وهى أن الجواب يجب حذفه إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب ، ويجوز حذف الجواب فى غير ذلك[٢]. وإذا كان الفراء قد جزم فى الآيات السابقة بحذف الجواب فإن بعض النحاة ذكروا تقديرات أخرى فى هذه الآيات، فالكسائى مثلا يرى أن قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾ (الرعد: ٣١) بمعنى وددنا أن قرآنا سيرت به الجبال[٣]. والزجاج يرى

---

(١) معانى القرآن ٦/٢، ٧.

(٢) انظر مثلا المغنى ٦١٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣٥٨/٢.

أن معنى قوله تعالى: "أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه": أفمن كان على بينة من ربه وكان معه من الفضل ما يبين تلك البينة كان هو وغيره سواء، وترك ذكر المضاد له؛ لأن فيما بعده دليلا عليه[1]. ويرى أيضًا أن قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاء اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (الرعد: ٣١) معناه: أفلم ييأس الذين آمنوا من إيمان هؤلاء الذين وصفهم الله بأنهم لا يؤمنون[2].

إذن فالفراء يختار فى الآيات السابقة حذف الجواب؛ لأن العرب قد تترك جواب الشيء المعروف معناه. وقد قدر بعض النحاة فى الآيات السابقة تقديرات بعيدة عن حذف الجواب[3].

عدم جواز تقديم المنصوب على جواب الشرط:

خالف الفراء جمهور النحاة، حيث رفض تقديم المنصوب فى جواب الشرط نحو: "إن تأتنى زيدًا أكرم" وأجازه جمهور النحاة وأقصد بجمهور النحاة، البصريين والكوفيين؛ حيث وافق الكسائى البصريين فى جواز تقدم المنصوب على جواب الشرط[4]، قال الفراء: وكان الكسائى يجيز تقدمة النصب فى جواب الجزاء، ولا يجيز تقدمة المرفوع، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد فى الفعل راجعُ ذكر الأول، فلم يستقم إلغاء الأول.وأجازه فى النصب؛ لأن المنصوب لم

---

(١) معانى القرآن وإعرابه ٣/٣٥.

(٢) معانى القرآن وإعرابه ٣/١٢١.

(٣) انظر مثلا: معانى القرآن للكسائى ١٧١ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٥٨ والبحر المحيط ٥/٣٩٥ والمغنى ٢/٦ والهمع ٢/٤٧٤.

(٤) انظر مثلا: الإنصاف ١/٣٢٥ والمقتضب ٢/٦٢.

يعد ذكره فيما نصبه، فقال: كأن المنصوب لم يكن فى الكلام؛ قال الفراء: وليس ذلك كما قال؛ لأن الجزاء له جواب بالفاء ، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يلق باسم، إلا أن يضمر فى ذلك الاسم الفاء. فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب فى منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير. واحتج – أى الكسائى – بقول الشاعر:

وللخيل أيام فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها الخير تعقب

فجعل (الخير) منصوبًا بـ (تعقب) ، و(الخير) فى هذا الموضع نعت للأيام كأنه قال: ويعرف لها أيامها الصالحة تعقب. ولو أراد أن يجعل (الخير) منصوبًا بـ (تعقب) لرفع (تعقب)؛ لأنه يريد: فالخير تعقبه[1].

فالفراء خالف أولا شيخه الكسائى ثم خالف جمهور البصريين؛ حيث منع تقديم المنصوب فى جواب الشرط، وأجازه الكسائى والبصريون قال الأنبارى: والذى يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنا أجمعنا على أن المنصوب فضلة فى الجملة، بخلاف المرفوع، فينبغى ألا يعتد بتقديمه كتقديم المرفوع[2].

وزن أشياء:

ذكر الفراء آراء بعض النحاة فى وزن (أشياء) عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ (المائدة: ١٠١) قال الفراء: وأشياء فى موضع لا تجرى ، وقد قال فيها بعض النحويين:

---

(١) معانى القرآن ١/٤٢٢.

(٢) الإنصاف ١/٣٢٧ وانظر مثلا: المقتضب ٢/٦٢.

إنما كثرت فى الكلام، وهى (أفعال) فأشبهت (فعلاء) فلم تصرف كما لم تصرف حمراء وجمعها أشاوى[1].

وهذا رأى الكسائى[2] حيث بدأ الفراء بذكره، ووزن أشياء عنده (أفعال) ولم تنصرف لأنها أشبهت حمراء؛ لأن العرب تقول فى الجمع: أشياءات كما تقول: حمراوات، ولكثرة استعمالها[3]. وعلى الرغم من أن هذا الرأى للكسائى شيخ الفراء، بل وشيخ الكوفيين جميعًا، فإن الفراء رده، قال: ولو كانت على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تُجرى؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خفَّ؛ كما كثرت التسمية بيزيد، فأجروه وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء[4].

وبعد أن رفض الفراء رأى شيخه قال: ولكنا نرى أن أشياء جمعت على (أفعلاء) كما جمع لَيِّن وألياء، فحذف من وسط أشياء همزة كان ينبغى لها أن تكون (أشيئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها، وقد قالت العرب: هذا من أبناوات سعد، وأعيذك بأسماوات الله، وواحدها أسماء وأبناء تجرى، فلو منعت أشياء الجرى لجمعهم إياها أشياوات، لم أجر (أسماء) ولا (أبناء) لأنهما جمعتا أسماوات وأبناوات[5].

---

(١) معانى القرآن ٣٢١/١.

(٢) وأبو حاتم انظر مثلا: البحر المحيط ٢٨/٤ ومشكل إعراب القرآن ٢١٦/١.

(٣) انظر مثلا: البيان فى غريب إعراب القرآن ٣,٦/١.

(٤) معانى القرآن ٣٢١/١ وانظر مثلا: شرح الرضى على الكافية ٢٩/١.

(٥) معانى القرآن ٣٢١/١ وانظر المقتضب ٣/١. وشرح المفصل ١٧٧/٩.

ورأى الفراء هذا موافق لرأى الأخفش، حيث ذهب إلى أن أشياء: أفعاء وأصلها أفعلاء[1].

وبعدُ ، فهذه هى أهم اختيارات الفراء فيما يتعلق بالمسائل النحوية وقد رأينا الفراء يختار أحيانا رأيًا مخالفًا لرأى الكوفيين أو ولا سيما رأى شيخه وإمام مدرسته الكسائى، حيث خالف الفراء الكسائى فى تقديم معمول الإغراء، وخالفه في جواز تقديم المنصوب على جواب الشرط، وخالفه فى وزن أشياء، وخالفه فى إضمار الخافض وإبقاء عمله...

والفراء بمخالفته للكسائى قد يوافق البصريين، أو يوافق رأى نحوى منهم، فعندما خالف الفراء رأى الكسائى فى وزن أشياء، وافق مذهب الأخفش، وعندما خالف رأى الكسائى فى تقديم معمول الإغراء، وافق رأى جمهور البصريين.

وقد يختار الفراء رأيًا مخالفًا للبصريين والكوفيين، مثل تقديم المنصوب على جواب الشرط، حيث رفض الفراء تقديم المنصوب فى جواب الشرط؛ نحو: "إن تأتنى زيدًا أكرم" وقد أجاز البصريون والكسائى هذا التقديم.

وقد يوافق الفراء الكسائى فى أصل المسألة، ثم يخالفه فى جزئية متعلقة بهذه المسألة، مثل: العطف على موضع إن قبل تمام الخبر، حيث أجاز الكسائى والفراء ذلك، ثم خالف الفراء الكسائى، حيث أجاز الكسائى العطف على كل حال، واشترط الفراء لهذا العطف خفاء الإعراب.

---

(١) انظر مثلا: الإنصاف ٨١٢/٢.

ومن أمثلة ذلك: إضمار الخافض وإبقاء عمله، حيثأجاز الفراء هذا الإضمار فى القسم، وأجازه الكسائى فى القسم وغيره.

ومن هنا أخطأ بعض النحاة فى نسبة بعض الآراء للكسائى، فالنحويون ذكروا أن الكوفيين يجيزون مجىء إلا بمعنى الواو، وبالرجوع إلى معانى القرآن وجدت الفراء يمنع ذلك ويرد على قائله حيث يصفه بأنه لا يعرف العربية.

وكذا فى إضمار الخافض وإبقاء عمله، ذكر النحاة أن هذا رأى الكوفيين، وبالرجوع إلى معانى القرآن وجدت الفراء يجيز ذلك فى القسم فقط، ولا يجيزه فى غير القسم ، وقد ذكر صراحة فى كتابه أنه لا يجوز إضمار القسم وإبقاء عمله.

بقيت ملاحظة أخيرة، وهى أن الفراء لم يستشهد بشواهد نحوية للاستدلال بها على صحة ما ذهب إليه، وإنما جاءت هذه الاختيارات بناء على اختلاف فى التقدير، مثل قوله تعالى: "كتاب الله عليكم" فالكسائى يرى أن (كتاب) معمول اسم الفعل، والفراء يرى أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، وكذا قول الراجز: يا أيها المائح دلوى دونكا؛ فالكسائى يرى أن دلوى فى موضع نصب، والفراء يرى أنه فى موضع رفع.

وأن فى قوله تعالى: ﴿ بَغْياً أَن يُنَزِّلَ اللّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾ يرى الكسائى أنها فى موضع خفض، ويرى الفراء أنها جزاء.

وهكذا فى بقية الأمثلة التى قدرها الفراء تقديرات مخالفة للكسائى أو لغيره من النحويين، وعلى أساس هذه التقديرات أو التوجيهات صارت للفراء آراء واختيارات قد يخالف بها الكسائى ويوافق البصريين، وقد يخالف بها جمهور النحاة.

الخاتمـــة

بعد أن انتهينا من الحديث عن اختيارات أبى زكريـــا الفـــراء، والتـــى تضمنت اختياراته فى التوجيهات الإعرابية واختياراته فى القـــراءات القرآنيـــة واختياراته فى المسائل النحوية، يحسن بنا أن نجمل ما قلناه فى السطور التالية:

١- من خلال المقارنة بين آراء الفراء فى كتب النحاة وآرائه فـــى معـــانى القرآن تبين لنا أن النحاة وهموا أحيانا فى نسبة بعـــض الآراء للفـــراء، فالأنبارى مثلاً ذكر فى الإنصاف أن الكـــوفيين ذهبـــوا إلـــى أن (زيـــدًا ضربتـه) منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وهذا التعميم من الأنبـــارى ليس صحيحًا؛ فالفراء يرى أن الاسم المتقدم والضمير منصوبان بالفعل، لأنهما فى المعنى بشىء واحد... ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التى تقوم على اختيارات الفراء فى كتابه وليس فى كتب البصريين.

٢- يمكن تقسيم اختيارات الفراء إلى عدة أقسام، منها: اختيارات خالف فيهـــا الكسائى ولم يوافق فيها البصريين، مثل العطف على موضع إن، حيـــث أجاز هذا العطف فيما لم يظهر فيه عمل إن، والفراء بذلك يختار مـــذهبا وسطا بين الكسائى الذى أجاز العطف مطلقا، والبصريين الذين منعوا ذلك مطلقا. وهناك اختيارات خالف فيهـــا الفـــراء الكـــسائى، ووافـــق فيهـــا البصريين، مثل معنى قوله تعالى: ﴿ لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْـــسٍ شَـــيْئاً ﴾ (البقرة: ٤٨)؛ حيث ذهب الكسائى إلى أن التقدير (لا تجزيه) أما القـــراء البصريون فالتقدير عندهم: (لا تجزى فيه)... وهناك اختيـــارات خـــالف فيها الفراء الكسائى والبصريين، أو بتعبير آخر خالف فيها جمهور النحاة،

مثل تقديم المنصوب على جواب الشرط، حيث أجازه الكسائى والبصريون ومنعه الفراء.

٣- لم يصرح الفراء فى أحيان كثيرة بمن يخالفه فى الرأى أو التقدير، على الرغم من أن المخالف قد يكون الكسائى ورأيه بالطبع لا يخفى على الفراء، ولم يصرح الفراء أيضًا بأبى عبيدة ت ٢١٢هـ صاحب المجاز وأحد المعاصرين له ، وإنما اكتفى بقوله: قال بعض من لا يعرف العربية...

٤- رد الفراء بعض القراءات المتواترة، مثل قراءة: ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ (إبراهيم: ٢٢) بكسر الياء، وقراءة حمزة إِلاَّ أَن يَخَافَا (البقرة: ٢٢٩) بضم الياء ، بل ووصفها بالشذوذ...

٥- وافق الفراء رأى الكسائى فى القراءة على الرغم من مخالفة الكسائى لجمهور القراء، مثل قراءة: ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ (سبأ: ٥) حيث قرأ الكسائى وحده (يعزب) بكسر الزاى، وعلى الرغم من ذلك رجح الفراء قراءته على قراءة الجمهور.

* *

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب. لأبى حيان. تحقيق د. رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجى. القاهرة ١٩٩٨.

٢- أسرار العربية للأنبارى. تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمى العربى. دمشق ١٩٥٧.

٣- الأصول فى النحو. لابن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة ١٩٨٥.

٤- إعراب القرآن. للنحاس. تحقيق د. زهير غازى زاهد. مكتبة النهضة العربية ١٩٨٥.

٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة. للقفطى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٧٧.

٦- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى. تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. ط دار الفكر.

٧- البحر المحيط فى التفسير لأبى حيان تحقيق عادل عبد الموجود، على معوض. دار الكتب العلمية.

٨- البيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى. تحقيق د. طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨..

٩- التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى. تحقيق على محمد البجاوى. دار الجيل بيروت ١٩٨٧.

١٠-التبيين عن مذاهب النحويين. للعكبرى. تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين. بيروت. لبنان.

١١-الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى. تحقيق فخر الدين قباوة. محمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديدة. بيروت ١٩٨٣.

١٢-الحجة للقراء السبعة. لأبى على الفارسى. تحقيق بدر الدين قهوجى، بشير جويجاتى دار المأمون للتراث ط٢ ١٩٩٣م.

١٣-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. للبغدادى. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجى القاهرة ١٩٨٥.

١٤-السبعة فى القراءات. لابن مجاهد. تحقيق د. شوقى ضيف. دار المعارف ١٤..هـ.

١٥-شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوى المختون. دار هجر ١٩٩..

١٦-شرح التصريح على التوضيح. للشيخ خالد الأزهرى. المطبعة الأزهرية بالقاهرة ١٣٢.هـ.

١٧-شرح الجمل لابن عصفور تحقيق د. صاحب أبو جناح. عالم الكتب ١٩٩..

١٨-شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب. بيروت.

١٩-فتح القدير فى علم التفسير للشوكانى. تحقيق سيد إبراهيم. دار الحديث ١٩٩٣.

٢٠-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل. للزمخشرى. شرحه يوسف الحمادى. مكتبة مصر.

٢١-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها. لمكى ابن أبى طالب. تحقيق د. محيى الدين رمضان. مؤسسة الرسالة ١٩٩٧.

٢٢-مجاز القرآن لأبى عبيدة. تحقيق محمد فؤاد سزكين. مؤسسة الرسالة ١٩٨١م.

٢٣-مجالس ثعلب لأحمد بن يحيى ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف ١٩٨٧.

٢٤-المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لابن جنى. تحقيق على النجدى ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبى. ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٩٩٩.

٢٥-مشكل إعراب القرآن. لمكى بن أبى طالب. تحقيق ياسين محمد السواس. دار المأمون للتراث.

٢٦-معانى القرآن للأخفش تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد. عالم الكتب ١٩٨٨.

٢٧-معانى القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتى، محمد على النجار، عبد الفتاح شلبى. ط دار السرور.

٢٨-معانى القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق عبد الجليل شلبى. دار الحديث القاهرة.

٢٩-مغنى اللبيب. لابن هشام. تحقيق مازن المبارك، محمد على حمد الله. ذار الفكر ١٩٩٨.

٣٠-المقتضب للمبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٩٧٢.

٣١-النشر فى القراءات العشر. لابن الجزرى. نشر محمد على الضباع. المكتبة التجارية الكبرى.

٣٢-همع الهوامع للسيوطى. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية ط. أولى ١٩٩٨.

* * *